استعراض حمساوي ساذج وضار!

كتب حسن عصفور/ لم تبدأ بعد دولة الكيان السماح بادخال مواد البناء المتفق عليها الى قطاع غزة، ولا تزال كل الأخبار المتعلقة بها تصريحات صحافية من هذا وذاك، ووسط حالة الترقب الفلسطيني لساعة استقبال "أول كيس اسمنت"، خرجت علينا حركة "حماس" بتحقيق نشرته صحيفتها "الرسالة"، حول ما أسمته استمرار حفر الأنفاق بين القطاع ودولة الكيان..

وكان للتحقيق ان يبقى محصورا بالنشر في موقع الصحيفة دون أن يأخذ مكانا في وسائل الاعلام، الى أن قامت وسائل اعلام عبرية باعادة نشره، ملقية الضوء على ذلك التحقيق باهتمام خاص، ما اجبر بعض مواقع فلسطينية بنشره ثانية..

التحقيق يشكل واحدة من السقطات السياسية – الاعلامية لحركة "حماس"، وكأنها تحاول أن تسقط عن ذاتها شبهة التورط في "صفقة سيري" الأمنية المشبوهة، لكنها سقطت فيما هو أسوء من موافقتها على تلك الصفقة، بنشرها تحقيق قد يصبح أداة اسرائيلية لعرقلة ادخال مواد الأعمار، أو أنها تستخدمه ذريعة لزيادة دور المراقبين في متابعة مواد الاعمار والبناء..

التحقيق الحمساوي، لا يحمل أي خدمة للكفاح الوطني الفلسطيني، ولا يضيف مجدا وعزة لأهل القطاع بعد كل ما كان خلال الحرب العدوانية الأخيرة، وما نتج عنها من دمار وتدمير يحتاج سنوات لاعادة الأمر لما كان عليه، ولذا فمن كان وراء نشر ذلك التحقيق لم يكن يريد خيرا لأهل القطاع، بل يضمر سوءا وشرا لهم وبهم..

لو أن حركة حماس تريد أن ترد على الاتهامات لها بأنها وافقت على صفقة عار ثلاثية، تحت ذريعة عدم اعاقة الأعمار، لكان عليها أن تخرج للشعب الفلسطيني وتعلن موقفها بكل صراحة، وتكشف كل مخاطر ذلك الاتفاق المشبوه، وتعلن أنها لا توافق عليه، وهو أمر يتعلق بالحكومة الفلسطينية، والتي هي ليست جزءا منها، وتترك للشعب ولفصائله السياسية المختلفة الرد

على تلك الصفقة المشبوهة مع دولة الكيان، ولكنها لا تملك أن تمنعها، لأنها التزمت بترك الحكومة تعمل..

كان يمكن لموقف سياسي كهذا أن يمنح الحركة الحمساوية احتراما وتقديرا من الشعب الفلسطيني، بل وقد يتفهم موقفها أكثر كثيرا من تلك الطريقة الباطنية في العمل السياسي، بأن توافق على صفقة تحت ضغط ما، ثم تقوم بما يحاول التخريب على المشهد العام وليس التصدي لها، وهو اسلوب مقيت كريه ومكروه، يسير في ذات نهج اخواني لم يعد له قيمة في عالم اليوم..

البحث عن طريقة للتعبير عن "رفض الاملاءات" يكون دوما بالاقتراب مع المصلحة الوطنية، والالتصاق بمصالح الناس، فما بالك وهم يعيشون واحدة من أسوء نكباتهم الحياتية، خاصة وفصل الشتاء دخل سريعا، بل جاء متفوقا بعطائه عن سنوات سابقة في مثل هذا التوقيت، وكأنها محاولة لمسح أحزان أهل القطاع ورسالة انذار مبكر وسريع لأولي الأمر في "بقايا الوطن" وحكومتهم العجيبة، أن الشتاء وصل قبل أن تصلوا..فمتى تصلي يا حكومة الرئيس!

الاستعراض بالحديث عن الاستمرار بحفر الانفاق، لا يضيف "شرفا للمقاومة"، بل أن قيمة ذلك اصلا كان في سريته، والحفاظ علي عمليات الحفر خارج دائرة الضوء، والغريب أن حماس لم تستعرض سابقا مثل تلك الأعمال، فلما أقدمت على ما اقدمت عليه الآن، هل تبحث انتقاما أم هي رسائل في غير محلها..

متى ستتوقف الحركات الصبيانية تلك، ومتى تتصرف حماس وقادتها بروح المسؤولية الشاملة كحركة تشارك في الحكم، بل أنها صاحبة الأمر والنهي في كل مناحي الحياة في قطاع غزة..التصرفات الاستعراضية لم تخدم يوما أي قوة أو قضية، بل ومن تجارب التاريخ كانت دوما وبالا على أهلها..

ليت احدهم يخرج ليدين تلك التصرفات الصبيانية وغير المسؤولة ويعلن بشكل قاطع عدم صحتها، وأن ما كانليس سوى تحقيق تخيلي يراد به استفزاز

دولة الكيان لا أكثر.. وان حماس بكل ما لها وبها مع الالتزام الكامل بما يخدم الشعب واعادة الأعمار..هل منها من يقول.ليتنا نسمع عاقل منهم!

ملاحظة: كلما يستخدم بعض من مسؤولي بعض "بقايا الوطن" أن باب جهنم ستفتح على اسرائيل لو فعلت بالأقصى كذا وكذا، اقرأ الفاتحة وازيد تمتمة الدعاء على هوية القدس ومقدساتها وليحمها الرب!

تنويه خاص: البردويل يبشر الناس بأن المجلس التشريعي سيعود الى الانعقاد يوم 15 نوفمبر..طيب تراهن يا ابو الصلح أن ذلك وهم يساوي وهم الانتخابات العامة رئاسية وبرلمانية..يا راجل خليك عاقل!

الحكومة وحماس..ولعبة القط والفأر!

كتب حسن عصفور/ رغم كل ما صاحب "الزيارة الرمزية" لحكومة الرئيس محمود عباس الى قطاع غزة من انفعالات متنوعة، ما بين الفرح قبل الوصول الى "الغمة السوداء" مع انتهاء زيارتها، الا انها فتحت الباب أمام التساؤل الكبير متى ستعود "حكومة التنافر" الى قطاع غزة، وهل هي حقا تريد ذلك ليس كزائر غريب تفقد بعضا من بقايا "فيلم الرعب والدمار"، وإنما كجزء من المشهد السياسي، أم أن كل ما قاله رئيسها "المكلف من الرئيس عباس بالزيارة والحديث وربما "التنفس" في "خطبة الدخول" الى غزة في منطقة المعبر بأمر رئاسي ايضا"..تلك الخطبة التي تحولت لمجال "نميمة سياسية" كانت مسلية جدا عوضا عن كآبة مشهد الدخول الفقير شعبيا وسياسيا..

الدكتور رامي، وعد أنهم جاءوا ليبقوا في القطاع، وفقا لـ"توجيهات الرئيس"، ووأكد انهم سيذهبون الى القاهرة للمشاركة في مؤتمر اعادة اعمار غزة ومنها الى غزة، و"ايضا وفقا لتعلميات الرئيس"..واضاف الرجل الذي لم يتحدث

بكلمة واحدة، حتى لو كانت السلام عليكم، من "خارج النص المكتوب"، بأن الوزراء سيبقون في غزة للعمل والدوام والمتابعة..والحق أنه كان كلاما جميلا مبشرا..خفف من مصيبة المشهد العام للزيارة..!

وانتهى مؤتمر الاعمار منذ اسبوع تقريبا، وغزة لا تزال على "موعد" من هجوم وزاري عليها، ولم نشهد وفاءا لكلمات الطمأنة التي تحدث بها الوزير الأول، ولا غيره من الوزراء، ولعل بقاء نائب رئيس الوزراء د.ابو عمرو كونه من ابناء القطاع، وعشيرته تقيم بها، وهو بالأصل لا يوجد بينه وحماس "صاحبة الحكم" الفعلي في القطاع اي مشكلة لا "ثأرية" ولا "انقلابية"، وكان خاض الانتخابات ضمن "كتلة حماس البرلمانية"، ولذا لا يحسب انه ذهب بـ"تكليف رئاسي"، وهو التعبير الشائع جدا هذه الأيام لأي فعل في "بقايا الوطن" من الوزير الى الخفير!..

عدم عودة رامي ووزراء الحكومة الى قطاع غزة يثير من الأسئلة الكثير، وبعيدا عن التصريحات الاعلامية المتنافرة وطنيا، بين طرفي الأزمة الإنقسامية، فالحكومة من حيث المبدأ هي نتاج "وفاق حمساوي – فتحاوي" بمشاهدة فصائل معينة في "اتفاق الشاطئ"، وعليه ليست بذاتها نقطة اختلاف، لكن سلوك الحكومة السياسي مصاب بحق الاختلاف ذاتيا، وتصر أن تبقى في مربع الاختلاف، بلا أي مبرر يمكن أن يتقدم به د.رامي ووزراء الحكومة الرئاسية..

كان من المفترض أن يعود الوزير الأول الى غزة من القاهرة، لو كانت الحقيقة السياسية هي التي تحكم مسار الأحداث، أو لو كان صادقا في الوعد الذي كتب له في الخطاب "الافتتاحي" لزيارته الرمزية، لكنه تجاهل ذلك، بل لم يأت لها بعد عودته الى رام الله، ولم يكلف نفسه مشقة السفر الطويل الى المنطقة الجنوبية في "بقايا الوطن"، ربما حذرا من تكرار مشهد "الضحكات المعيبة والمصافحات المخجلة" مع جنود الاحتلال على حاجر العبور الى غزة، رغم ان ايديهم لا تزال ملطخة بدماء ابناء القطاع، ولم يكن مجبرا على

تلك الأفعال، والتي تجاهلها أهل القطاع حبا في "قطف العنب وليس مقاتلة الناطور"..

ندرك جيدا أن "حماس" هي "صاحبة الحكم" و"القول الفصل في القطاع"، لكنها أعلنت، صدقا أو نفاقا تحت ضغط آثار الحرب العدوانية، مطالبة الحكومة القدوم وممارسة كل مهامها، وأن ترسخ من علاقتها بكل الأشكال الممكنة، ضمن ما تم الاتفاق عليه في الاتفاقات السابقة..

قد لا تكون صادقة في القول، لكنها حتى تاريخه لم تختبر في اي مهمة رسمية من مهام الحكومة، بل أن الحكومة أصلا لم تبادر لاختبار مدى صدقية "حماس" فيما تعلن ليل نهار من طلب بفرض سيطرة الحكومة على القطاع..لا يوجد أدنى اختلاف بأن "حماس" لن تتخلى عن ما كان لها بتلك السهولة اللغوية، أو ستنتقل بين ليلة وضحاها الى ذلك التنظيم المسالم الهادئ المتجاوب، لكن المشكلة هنا أن "حكومة رامي" تتصرف على طريقة "قارئة الفنجان"، ولا تتقدم بأي خطوة عملية لاختبار "أقوال حماس" لكشف هل هي زائفة أم انها فعلا تبحث عن تفاهم وطني بعد سلسلة الحروب التي ستخرج منها بدروس "الفهم الاجباري"، فما بالك وهي خسرت ما اعتقدت أنه ظهيرها الأبدي لتعزيز انقسامها، بسقوط الحكم الاخواني في مصر وغيرها، ولذا وجدت "حماس" ذاتها في موقعة غير التي "حلمت بها"..

مطلوب من رامي ووزراء الحكومة، بعد أن يعود من لبنان لـ"اداء واجب العزاء الرسمي وبتكليف من الرئيس عباس في وفاة رجل الأعمال الكبير سعيد خوري"، ان يحمل حقيبته ومكتبه ووزرائه ويذهب الى غزة، وليته لا يكرر ذلك المشهد المعيب على الحاجز مع جند الاحتلال..

ليس مطلوبا من أهل القطاع والشعب الفلسطيني المضي في مشاهدة مبارة الشد والجذب ولعبة "القط والفار" بين "فتح" و"حماس" تجسدها حكومة مفترض أنها "حكومة توافقية تكنوقراطية"..وغير ذلك ليعلن الناس أن تلك الحكومة لم تعد حكومة للناس..يا ناس!

ملاحظة: نتمنى ان تسجل القيادة الفلسطينية "عتبا سياسيا" علنيا على موقف المانيا بتزويد الكيان سفن كان اوقفتها احتجاجا على سياسية نتنياهو ضد شعب فلسطين..!

تنويه خاص: لماذا لا يشعر أهل فلسطين، وطنا ومهجرا، بصدق التهديدات التي تطلقها القيادات المتنوعة حول "فتح باب جنهم" على الحكومة الفاشية بسبب الأقصى والقدس..هل هي خبرة الزمن أم قوة المعرفة بالمهددين!

القطري المسفر.. الحق والوقاحة!

كتب حسن عصفور/ بلا مقدمات، نعتقد أن ما طالب به القطري محمد المسفر في مقالة له بجريدة قطرية ايضا، يوم الثلاثاء الموافق 28 اكتوبر يشكل "وقاحة سياسية" غريبة، فأن يخرج الشخص الذي يشيع انه أحد ابناء "القومية" الغيورين على الحق العام، ليطالب الشعب الفلسطيني بالبحث عن "رئيس غير الرئيس محمود عباس"، يشكل ذلك انحطاطا لا بعهده انحطاط..

وبدون أي ريبة أو حساسية لمقام الكاتب وبلدته، فمثل هذا النداء الغريب يشكل واحدة من اشكال السقوط السياسي، الذي لا يحق له ولا بلدته ولا من يحركه من خلف الستار، أن يقول قولا كهذا ولا يطلب ما طلبه..

ما كان لأحد أي يتوقف أمام رأي سياسي للكاتب القطري، مهما كان حقا أو نقمة، لو أنه اختار البقاء في دائرة توجيه سهام النقد الحاد أو غير الحاد، الموضوعي أو غير ذلك نحو سياسة الرئيس محمود عباس، ويسجل ما يحلو له من المواقف، فهو منذ عشرات السنين يقف في "الجبهة المعادية" للسلطة الوطنية ومنظمة التحرير، وكان معاديا سياسيا للرئيس الخالد ياسر عرفات، وليس المرء بحاجة سوى كتابة اسم الرجل على الباحث العجيب ليعرف

حقيقة الموقف الكاره لمحمد المسفر للفلسطينية تحت ستار معاداته لاتفاق اوسلو..

ولكن ليكن له ما يكون من موقف سياسي، فذلك حق لكل عربي، نحو فلسطين، ما دمنا نعتبر، وهو اعتبار حق، أن فلسطين هي قضية العرب المركزية، وهو ما يعني ان لكل انسان شريفا أو منحطا حق الحديث في القضية المركزية، ولذا لا يجب الغضب من النقد أو العتاب أو الخلاف والاختلاف، مهما بلغت درجته حدتة وقساوتة..

لكن، ايضا، هذا الحق في النقد واللوم السياسي، لا يسمح لأي كان، حاكما أو مواطنا، بلدا او فصيلا ان ينصب نفسه بديلا للشعب الفلسطيني في خياره الشرعي بالحكم والحاكم، وهو ما يجب التوقف عنده فيما قاله المسفر، من مطالبته الشعب الفلسطيني البحث عن "رئيس" غير الرئيس عباس..

الرئيس محمود عباس من الناحية الشرعية والدستورية، رئيس منتخب بأغلبية كبيرة عام 2005، نختلف نتفقمعه، ننتقد سياسته لكنه يبقى حتى تاريخه هو رأس الشرعية الفلسطينية، والذي لا يحق لأي كان أي يقول ما قاله ذلك القطري، والذي تناسى كلية وهو يحاول لبس ثوب "الثوري جدا" ان حاكم بلده جاء بانقلاب "غير أخلاقي" تم ترتيبه مع المخابرات الأميركية والأمن الاسرائيلي، وهو الذي يتشدق قومية فارغة يتجاهل أن اكبر مستودع للتجسس على المنطقة ليست بعيدة سوى أمتار عدة عن مقر سكنه وعمله، ويراها في طريقه حيثما تجول في تلك البلدة، ولم نقرأ له يوما بحكم "النفخة القومية المتهدجة في عقله" نداءا للشعب القطريلالخلاص من تلك القواعد كونها رأس المؤامرة على المنطقة دولا وشعوبا، والخلاص ممن أحضرها الى المنطقة ويدفع تكلفتها..

المسفر المطالب شعب فلسطين البحث عن رئيس جديد، يتجاهل أن سجن بلده يضم بعضا من اخلص القيادات القطرية نحو قضية فلسطين، ولم يكن لها من ذنب لسجنها سوى رفضها الانقلاب الأميركي وازالة حكم الاب عام 1994،

وعله يسأل اين هو وزير الداخلية السابق ابن عم حمد بن خليفة، ولماذا لا زال في السجن منذ عشرين عاما..

بالمناسبة لماذا لم يكتب يوما "القومي جدا"، والحريص على فلسطين الى ابعد الحدود محمد المسفرعن زيارة قادة دول الكيان لبلدته بلا انقطاع، سرا وعلنا، بل أنهم لم يجدوا أمنا وآمانا في أي بلد ليقضوا ليال بها ويتجولون في اسواقها سوى بلدته قطر..هل سأل المسفر نفسه كيف لشمعون بيريز وسيدة الموساد ليفني ان يقضيا ليال في بلدته ويسيران بكل طمأنينة وهما يتجولان بشوارعها..

وقبلا هل يسأل المسفر عن علاقة المليارديرر اليهودي سابان مع اعضاء الاسرة الحاكة في بلدته، وقبل هذا وذاك، لماذا لا يكتب يوما المسفر محمد عن ما اعترف به حكام بلدته قطر، ردا على تهم تمويل الارهاب، انهم قاموا بما قاموا به كان باتفاق مع المخابرات المركزية الأميركية..هل يعتبر المسفر أن هذا عمل "ثوري وقومي" يستحق الاشادة، ولا يستحق المطالبة فورا بطرد من فعل فعلة نكراء وشاذة..

ولكن يبدو أن العجز والهلع أمام قضاء بقية عمره تحت الأرض بجوار من رفض الانقلاب الأميركي – الاسرائيلي في بلدته يصيبه بالحول والعمى والخرس السياسي، ولذا يجد في فلسطين بابا لإظهار "رجولة سياسية - فكرية" يفتقدها في الحديث عن أخطر وكر تجسسي على المنطقة والأمة.. والشيء بالشيء يذكر، فما قاله المسفر يعيد الى الأذهان ما قاله الرئيس الأميركي جورج بوش يوم أن قرر تنفيذ خطة الخلاص من القائد الرمز ابو عمار في يونيو 2002، يومها طالب أيضا بوش الشعب الفلسطيني البحث عن رئيس غير عرفات، لأن الشعب يستحق من هو أفضل وفقا لرأس الحية بوش..فهل نعتبر أن طلبك مقدمة لمؤامرة تقودها بلدتك ضد الرئيس عباس، من أجل خلق فراغ في الشرعية الفلسطينية واكمال دورها في تكريس الانقسام وتعزيز مخطط نتنياهو في البحث عن "شريك مفقود"..!

ايها المسفر ليتك تسافر قليلا الى حيث قاعدتي "العوديد" والسيلية" وتسأل عن مهامها في بلادنا ودور نظامك الحاكم في تنفيذ ما يتم تخطيطه داخل تلك الأوكار..

تأكد ايها المسفر، أن شعب فلسطين أكثر وعيا من أن يستمع لشخص يهمس في إذنه قولا "خائبا"، والشخص الهامس فقد هويته الفكرية والسياسية، وبات خصما للوطنية الفلسطينية، ورمزا لأوكار التخريب والتشويش..من قام بعقد صفقة مع الموساد – الشاباك لينجو برأسه لا يحق له أن يدعي "الثورية" يا ابن المسفر..

نصيحة لك.. اهتم بما أنت به حكما وبلدا، دورا ومهام وفكر أين أنت وفي أي خانة تقف..فقط امنح ذاتك قدرا من التفكير بلا حسابات خوف او رهبة..ولك في النهاية حق النقد بكل اشكاله شرط أن تكون الاستقامة واحدة..انتقد اميرك قبل ان تنتقد غيره..كي نرى أنك تستحق الاحترام!
بالمناسبة كاتب المقال من المختلفين مع كثير من مواقف الرئيس محمود عباس السياسية، بل أن الرئيس اتهم قبل اشهر فقط كاتب المقال بتهمة خارج النص، لكنه يبقى رأس الشرعية الفلسطينية التي نلتزم بها، والشعب الفلسطيني وعبر صندوقه الانتخابي يقرر من سيكون رئيسه يا مسفر بن جاسم القطري!

ملاحظة: تصريح الوزير الأول في "بقايا الوطن" حول الوضع في قطاع غزة بحاجة لفك "طلاسمه"..اشك أن يكون أحد ممن سمعها فهمها..وربما الوزير اول نفسه ايضا..يا بتحكي كلام واضح يا بلاش يا اخي!

تنويه خاص: الحديث عن قائمة المتضررين الذي سيتم توزيع مواد النباء عليهم في قطاع غزة، بعد مواقفة اسرائيلية عليهم يثير الحزن..وقبله يدفع للغضب!

المواجهة كبرى..والأدوات غائبة!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن استمرار خيار الرئيس محمود عباس وفريقه السياسي بالاصرار على المضي في "مشروع طريق مجلس الأمن" المغلق، أو استدراك تلك الخطيئة، والعودة الى الطريق الأصوب والأضمن والسالك ايضا، بالبدء بتنفيذ الخطوات العملية التي العنها الفريق ذاته أكثر من مرة في وسائل الاعلام، فإن المسألة الأهم قبل اي طريق يسير ويختار، هي معرفة أدوات الرئيس عباس وفريقه والتي بها سيخوض تلك "المواجهة الكبرى"!

فمن المنطقي جدا، ان الاستعداد لتلك المعركة، والتي هي المعركة الحاسمة في العلاقة مع الاحتلال، كما يعلن "الفريق العباسي"، بل وبدأت حركة فتح، وفقا لبيان مجلسها الثوري، تتحدث عن "فك ارتباط" مع الاحتلال ، وطالبت البحث في تعليق أو الغاء كل الاتفاقات مع دولة الكيان، وقد تصل لاعتبارها "أم المعارك" حقا وحقيقة لو استكملت وفقا لما يعلن ليل نهار..

ولأن المسألة وصلت الى حد المواجهة السياسية الأخطر مع دولة الكيان، منذ المعركة السياسية التاريخية التي خاضها الخالد ياسر عرفات في قمة كمب ديفيد عام 2000، والتي سيذكرها التاريخ يوما بأنها، المعركة السياسية الأعقد والأصعب في معارك شعب فلسطين، وكانت رمزا للتحدي الوطني الفلسطيني قادها زعيم شعب، كان يعلم يقينا أن حياته ستكون ثمنا لموقفه السياسي، لكنه لم يتعامل بحسبة "الذات" الخاصة، بل وفقا لحساب مصلحة شعب وقضية وتاريخ أمة ايضا..

ولأنها المعركة التي قد تكون حاسمة في الفكاك من الاحتلال، وتعزيز قيام "دولة فلسطين"، فهي تحتاج لمقومات أكثر صلابة وقوة مما هي الأدوات القائمة في المشهد الراهن داخليا، وبكل مظاهره، بل ما يبرز للسطح، أن الحالة الفلسطينية العامة هي في أضعف مشاهدها، بل وأكثرها سوءا

سياسيا..ولا يوجد مؤشر واحد يمكن اعتباره "ركيزة" صلبة للمضي في خوض المعركة الحاسمة مع دولة الاحتلال سياسيا تقود الى الانتصار..

فمنظمة التحرير لم يعد لها حضور ملموس، وذابت لجنتها التنفيذية في اجتماعات بلا أي معلم سياسي، واصبح عقد اجتماع لها "أمنية" لأعضاء اللجنة التنفيذية لمناقشة ما هم منتخبين له، كممثلين للشعب الفلسطيني، فيما لم يعد لهياكل المنظمة الأخرى، مجلس مركزي أو مجلس وطني، اي دور حقيقي، واصبحت المسألة رهن برغبة الرئيس لا غير، فيما لم يعد هناك أي حضور حقيقي للمنظمات الشعبية الفلسطينية، التي كانت ركيزة رئيسية لرفع وتعزيز مكانة الثورة والمنظمة..وبالتالي لا وجود حقيقي لمنظمة التحرير، لا أطرا ولا مواقف وذابت في مناطق بلا ملامح حقيقية..

اما السلطة الوطنية الفلسطينية، فلا يحضر منها عمليا الامؤسسة الرئاسة وما يرتبط بها، من ادوات أو محاور، ودونها ليس سوى "اشباح" تتحرك بتعليمات أو وفقا لأمر الرئيس، ولعل الحكومة القائمة، والمفترض انها "حكومة وفاق وطني" تشكل النموذج الأبرز على بهتان أحد الهياكل التنفيذية في السلطة الوطنية، فهي حاضرة لتلبية أوامر الرئيس، وفقا لتصريحات رئيسها في كل مناسبة..وحتى تاريخه لا يشعر أهل فلسطين أنها حكومة تمثل الشعب الفلسطيني في "بقايا الوطن"، بل أن بعض سكان محافظات شمال "بقايا الوطن" لا يشعرون بها الا في الجانب الأمني..
ويبرز غياب المؤسسة التشريعية نتيجة للانقلاب – الانقسام، الظاهرة الأخطر، فالمجلس الشتريعي الفلسطيني يشكل حماية للقانون والمؤسسة الفلسطينية في آن واحد، وغيابه ساهم بشكل مباشر في تعزيز الفردية السياسية للرئيس والفصيلين المتحكمين في حركة الشعب السياسية..

أما العلاقة السياسية الوطنية، بين فصائل العمل الوطني، فلا يمكن وصفها ألا بأنها تفتقد لأبسط مقومات العلاقات الكفاحية، بل انها تعيش واقعا انقساميا بأشكال متعددة، ليس فقط بين حماس وفتح، بل بين فتح وكل الفصائل الوطنية، فلا تواصل ولا مشاركة حقيقية، وقد لا تتذكر قيادة فتح، الشركاء

المفترضين" لها الا في حالات نادرة، وعل ما حدث منذ "اتفاق الشاطئ" ووفد القاهرة، نموذج حي على ذلك، فيما لا توجد صلة حقيقية مع الجهاد الاسلامي، وتقتصر على علاقة "الهاتف الجوال"..

واستكمالا فالعلاقة بين مؤسسات الحكم والحكومة والفصائل مع الشعب الفلسطيني تشوبها حالة غضب عامة سياسية وحياتية، وقد يصل الوصف الى وجود "قطيعة حقيقية" في تلك العلاقة، وما حدث عند قدوم "حكومة الرئيس" الى قطاع غزة، بعد عطش طال انتظاره للشرعية كان درسا قاسيا، لكنه نموذج لوصف العلاقة بين الحكم والحكومة مع الشعب..

ولو تجاهلنا حقيقة العلاقات الرسمية الفلسطينية مع الدول العربية، وافترضنا انها على خير ما يرام، رغم انها ليست كذلك، فإن الاكتفاء بتشريح الجبهة الداخلية يكشف أن ما يحدث هو ان الحديث عن خوض "معركة كبرى" بـ"أدوات ملثومة ومكسورة"، لا يمكنها أن تحقق نصرا سياسيا يمكن اعتباره "تاريخي"، بل الخوف الحقيقي وفقا للواقع القائم ان نصل الى عكس ذلك ايضا وبشكل "تاريخي"..

ولذا وقبل الحديث عن "المواجهة الحاسمة" يجب حسم مقومات وأسلحة تلك المعركة..والعمل على ترميم كل ما سبق الحديث عنه من خلال:

**حكم قوي يكون تعبيرا عن شعب يتطلع للحرية والتحرر..وتكون المشاركة الوطنية الشاملة هي الأساس له وبه..

**اعادة الروح لمنظمة التحرير الفلسطينية اطرا وسياسية ومشاركة..وتجديد شبابها بتشكيل اطار قيادي موحد يضم حركتي حماس والجهاد..

** حكومة وطنية فلسطينية حقيقية تكون قادرة على خوض التحدي الداخلي الكبير..وترتبط بالشعب قبل الحكم..وتعبر عن مصالحه وتعمل له وليس عليه..

** فتح الباب لعودة عمل المجلس التشريعي كضرورة لا بد منها في حماية الجبهة الداخلية من الفردية – الفصائلية الخاصة..

**اعادة صياغة العلاقة الوطنية – الوطنية على قاعدة "الشراكة الحقيقية" وليس قاعدة "الاستفراد" أو "الاستعباط"..

تلك عناصر يمكنها أن ترفع من شأن المعركة وتسير بها نحو تحقيق الأمل الوطني في الانتصار وفك الارتباط مع دولة الاحتلال..وغيرها تعلمون ما سيكون!

ملاحظة: تصريحات يعالون حول الانفاق علها تكون رسالة تصويب لمنطق حمساوي، بأن "الاستعراض ليس هو الحل"..

تنويه خاص: ليس من حق بان كي مون الطلب من الفلسطيني الا يبحث طرق خلاصه من الاحتلال..واجبه قبل الطلب أن ينفذ قرارات مفترض انه أمين عليها!

الى "صاحب الأمر وليس النهي" في "بقايا الوطن"!

كتب حسن عصفور/ ساعات ويبدأ المؤتمر "العالمي" لاعادة اعمار قطاع غزة، وبعيدا عن التفاؤل أو التشاؤم حول ما يمكن تحصيله من مبالغ قد لا تصل الى "الطموح الفلسطيني"، والمقدر بما يقارب الـ4 مليار دولار، فواشنطن استبقت تلك المسألة، واعلنت شكوكها من الاستجابة لذلك المطلوب، شكوك تبدو وكأنها "أمر وتوجيه" لمن ينتظرون التوجيه!..

قد يكون مطلوبا من القيادة الفلسطينية اعادة رسم طريقتها لتقديم ما تريد من هذا المؤتمر، بشكل يقنع الداعمين بصدق ومسؤولية، وبعيدا عن "الفهلوة والتذاكي"، وكل الأمل أن يحسن "الوفد الرسمي" تقديم الصورة الملائمةأ

للمشهد الكفاحي الفلسطيني بكل جوانبه، ويضع المسألة كما هي، أن ما حدث حرب اجرامية قامت بها دولة الكيان، لتدمير ما يمكنها تدميره من قواعد دولة فلسطين..

الرواية الفلسطينية المستندة الى جوهر الروح الشعبية المقاومة، هي اقصر السبل لمنح العرض السياسي الرسمي قوة اقناع خاصة، كي تدرك الوفود الآتية أن ما حدث جريمة لها صاحب معلوم الاسم والهوية، عليه أن يدفع ثمن جريمته، ولا يجب اغفال ذلك ابدا من "الرواية الفلسطينية" لملف الحرب العدوانية، فالمطلوب ليس البحث عن تقديم صورة كمن يذهب ليستجدي أموالا مقابل التنازل عن الحق السياسي، واضاعة جوهر المعادلة التي أدت الى ما يتم بحثه من إعادة اعمار، باعتباره نتيجة لسبب حرب نفذتها حكومة نتنياهو..

وبالتأكيد، أن اعادة مشهد الحرب العدوانية، عبر تقديم صور وأفلام لما تم مصاحبا للخطاب الرسمي، قد يكون عاملا مؤثرا جدا على اعادة التذكير بالجريمة الكبرى التي ارتكبتها الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، وقد يستخف البعض بذلك، باعتبار أن المؤتمر محدود الزمن، لكن بتنسيق مسبق مع مصر وطلب عرض "فيلم تسجيلي وصور خاصة" لا يتجاوز الدقائق العشرة، للقصف والتدمير سيكون أبلغ كثيرا من أي كلام مكتوب، وإن غاب الوقت ليتنازل الرئيس عن الخطاب ويكتفي بكلمة قصيرة جدا ويطلب مشاهدة ما لا يمكن ترجمته بعبارات أو اقوال، ويتم توزيع الخطاب مكتوبا ومترجما على الوفود الحاضرة..

المؤتمر ليس بحاجة لخطاب لغوي، بل لعرض الحقائق ولا نظن أن اي خطاب قد يصل بقيمته وتأثيره ما حدث فعلا، ولذا لا يوجد مساس أو إنتقاص بالخطاب الرئاسي لو تم اختصاره الى الدرجة الممكنة لصالح ليلم وثائقي – تسجيلي لبعض مشاهد الحرب العدوانية، إن لم يجد له وقتا من "زمن المؤتمر"..

ولكن، وقبل الوصول الى ذلك المؤتمر، يلاحظ أن هناك "مباراة كلامية" بين أعضاء الحكومة الفلسطينية لابراز "الايجابية الاسرائيلية" عبر "اتفاقات وتفاهمات"، ولا يمر يوم دون أن يطلق هؤلاء تصريحات تعتبر بذاتها "جريمة سياسية"، سواء أدرك مطلقيها ذلك أم لم يدركوا، فالقائمين ليل نهار على اطلاق "بشائر" التجاوب الاسرائيلي لفتح المعابر وتسهيل ادخال المواد، وذهب البعض منهم لأبعد من ذلك، بالاعلان عن النجاح بالحصول على موافقة اعادة ارسال عمال من قطاع غزة للعمل في بلدات ما يعرف بـ"غلاف غزة"، وكأنهم حققوا "المعجزة"..

الحقيقة السياسية التي تغيب عن "فرقة البشائر" هذه، أو تغيبها بقصد له ما له، أن دولة الكيان تعلم يقينا ما تفعل، ولا تقوم بعمل "خير بحسن نية"، فهي لا يمكنها أن تبقى المعابر مغلقة بعد الحرب التدميرية، وما اصاب العالم من رد فعل لم يكن بحسابها وراعيتها امريكا، الى جانب أن تلك الخطوة لا يمكن اعتبارها "هدية" بل هي جزء من اتفاق ثمنه مدفوع مسبقا، كما أن العودة لاستقدام عمال القطاع، له جانبين، اقتصادي يتعلق برخص الايدى العاملة الفلسطينية مقابل غيرها، وجانب سياسي يتعلق بمحاولة الالتفاف على أنها المجرم الذي يجب أن يحاكم ويحاسب على جريمته، وتتحول عبر هذه الطرق الى "شريك بناء" يتسحق "الثناء"..

ألم يلاحظ "المبشرون" بـ"الفتات الاسرائيلي"، المسمى تسهيلات، انهم تناسوا كلية الحديث عن ما فعل وارتكب تلك الجريمة، نجحت دولة الكيان في وضع المسألة كما تريد أن تكون، البحث في آليات تغطية الجريمة وليس معاقبة مرتكب الجريمة..وكل عاقل سيدرك أن اي ثمن مقابل ذلك سيكون "رخيصا جدا"، مهما حاول البعض "تكبيره" او "التهليل" اللامحدود له..

التحذير ليس لكبح "الجهد" للضغط من أجل اعادة مستحقات هي مكفولة بقوة الاتفاق، ولكنه من أجل وقف "الهجوم التفاؤلي العجيب"، الذي يبدو وكأنه قفز على أصل الرواية الفلسطينية حول الجريمة والعقاب..وكي لا تسجل لاحقا

ضد "مجهول" ايها "المبشرون بتسهيلات" لا تساوي قطرة دم من ضحايا قتلوا تحت أنقاض منازل دمرت، بلا عقاب!

يا سادة من يجب أن يدفع ثمن اعادة الاعمار هو من قام بتدمير القطاع..ولا نظنكم تجهلون اسمه..وإن لم تساعدكم الذاكرة وخانتكم لسبب او لآخر، نعيدها لكم: " دولة الكيان وحكومة نتنياهو ولا أحد غيرها!

ملاحظة: هل فعلا قامت الحكومة بـ"زيارة قطاع غزة" أم أنها زارت "منزلين وحارة"..سؤال قد لا يحتاج الى جواب..فأهل القطاع أعلم!

تنويه خاص: بعض من قيادات فتح وحماس يتحدثون عن قائمة انتخابية موحدة في الانتخابات المقبلة..انها "بشرى لا سابق لها"..ولكن متى ستكون الانتخابات اصلا، وهل فعلا كلاكما يريدها!

" أم الهدايا" من " بيبي" الى " عباس"!

كتب حسن عصفور/ بداية الرحمة لشهداء الوطن الفلسطيني من رأس الناقورة شمالا، الى رفح جنوبا، ومن البحر الى البحر عرضا، ولكل شهداء الحرية ضد الاستعمار والرجعية الفكرية والسياسية والظلم والفساد، شهداء الطغيان الأسود والإستغلال الأبشع للإنسان للباحثين عن سرقة أموال من عرق الناس، الرحمة لكل شهيد ذهب في رحلة البحث عن لقمة خبز وفرصة عمل وحياة بلا عبودية.. الرحمة لشهداء الانسانية حيثما سقطوا..

الحرية لأسرآنا جميعا من سجون المحتل الغاصب الفاشي، وكل من يقبع خلف سجون أمن حماس وأمن السلطة لرأي او لقمع حريات، والحياة الإنسانية - السياسية الكريمة للأحياء من أهل فلسطين والعالمين العربي

والدولي.. وعيد لا بد من أن نجعله فرحاً كي نمنح الفرح طريقا وحياة للإنسان..

ولأن للأعياد طقوسها الخاصة، فهي تحمل دوما " هدية" من هذا لذاك، لكن عيدنا هذا العام حمل " أم الهدايا" ، تلك التي أرسلها بيبي نتنياهو من واشنطن الى الرئيس محمود عباس والتي يخبره فيها، انه مع حل سياسي و" دولة فلسطينية"، مع بقاء قوات اسرائيل ضمن ترتيبات أمنية لسنوات طويلة فوق تلك الأراضي، هدية سبق لها ان قدم لها بمخزية سياسية، عندما اعتبر ان الضفة الغربية وقطاع غزة " ارض يهودية" لكنه سيتنازل عن بعضها للفلسطينيين " الغرباء" من اجل " التعايش وحسن الجوار"..

هل يمكن ان يحلم الرئيس عباس بهدية عيد خير وأجمل واهم من تلك الهدية " أم الهدايا"، في ظل توقيت سياسي نموذجي للشعب الفلسطيني، والذي يخوض معركة " وضع خطة زمنية ملزمة لإنهاء الاحتلال لأرض " دولة فلسطين"، فرأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب يعلن ان لا سلام ولا انسحاب، وأن المسألة له وعصابته ليس سوى عملية " اعادة انتشار قوات الجيش الاسرائيلي"، وكأننا في اول مراحل من اتفاق أوسلو عام 1995، بعد توقيع اتفاق الترتيبات الانتقالية في واشنطن، بين الطرفين والتي أدى تحريض حزب نتنياهو لتصفية اسحق رابين بعدها بشهر وقليل..

تصريحات نتنياهو حول هوية الأرض وفهمه للتسوية هما الأداة الأفضل لتوجيه رأس الرمح الفلسطيني نحو عقلية الغدر السياسي للاتفاقات والبعد الاحتلالي في ثقافة الطغمة الحاكمة، والنهج الاستعماري الذي لم يعد له مكان ولا قبول في عالمنا..

تلك التصريحات، يجب ان تكون في مقدمة التفسير السياسي للمطلب الفلسطيني من الأمم المتحدة لفرض جدول زمني لإنهاء الاحتلال الاستعماري العنصري لدولة وشعب، ولم يعد بالإمكان الاستمرار بعد اليوم، خلاف تحقيق هدف الشعب الفلسطيني، فالبديل السياسي موجود بكامله، بداية من روح

الانتفاض الوطني العام ضد دولة الاحتلال، الى طلب سحب الشرعية والاعتراف منها كدولة عضو في الأمم المتحدة، مرورا بكل الإجراءات السياسية المعلومة لأطفال فلسطين، من انضمام بالعضوية الى كل المؤسسات التي هي حق، ،وإحالها البعض منا الى مجال مساومة غير مفهومة، الى الإعلان عن فك الارتباط الشامل من اي صلة بدولة الاحتلال، ودعوة شعب فلسطين العمل بكل ما يملك من سبل لتحرير ارضه من محتل غاصب فاشي..

تلك التي يجب ان تكون " هدية" عباس للعالم ردا على " أم الهدايا" النتنياهوية.. فطريق الخلاص لم يعد قائما على انتظار الآخر، لأنه لم يعد هناك آخر يمكن انتظاره .. ليقل له بوضوح : " انتهى الدرس يا غبي"!

ملاحظة: الحمد الله، الوزير الأول لحكومة الرئيس عباس مطالب بتفسير لشعب فلسطين، كيف انتهت الضغوط الدولية كي تقبل دفع رواتب لموظفي غزة من مؤسسات حماس التي كانت قائمة.. من تنازل للآخر وما هي حقيقة وطبيعة " المساومة" يا رامي!

تنويه خاص: من المفارقة ان تعلن قيادات حساوية بارزة عن اجراء مراجعات سياسية لما سبق من مسار، حتى لو كان ذلك إشاعة فهو عمل محمود، في حين كل الفصائل غيرها تسير وكأن أمرها عال العال.. شكرًا حماس، ولا عزاء لشعبنا عمن لا يقيم لعقله وزنا!

أن تنفي متأخرا خيراً..ولكن هل يكفي!

كتب حسن عصفور/ فوجئ القارئ الفلسطيني بتسريب "رسائل" نشرتها مواقع اخبارية متعددة، تتحدث عن طلب مسؤول أمن الرئيس محمود عباس من النائب العام الفلسطيني الموافقة على ادراج كشفا بأسماء شخصيات سياسية وقيادية في "بقايا الوطن" بوضع هواتفهم المتحركة والثابتة تحت المراقبة، عدا شخصية واحدة كان هاتفها الثابت خارج الطلب كونها تقيم في القدس المحتلة، بما لا سلطة قانونية ورقابية عليها من أجهزة السلطة ذات الصلة..

اثارت تلك الأخبار موجة بين الاستهجان والسخط، بل والغرابة في نوعية تلك الاسماء، خاصة منها من هم محل "ثقة الرئيس المطلقة" ، والأكثر التصاقا به في مجمل تحركاته السياسية ويمثلون حلقة ثابته في "مطبخه السياسي اليومي"، وكان الاعتقاد أن يسارع مكتب الرئيس فورا بنفي الخبر جملة وتفصيلا، أو أن تقوم شركات الاتصالات التي وردت اسماءها بتكذيب ذلك، بل وتأكيدها أنها لن تكون جزءا من أي عمل "غير قانوني" للتطاول على الحريات العامة، خاصة وأنه لا يوجد قانون يسمح بأي شكل من اشكال الرقابة السياسية، وأن اي عمل تقوم به هذه الجهة أو تلك للتلصص على حرية المواطن يكون خارج القانون، ولن تشارك به مطلقا..

وبألتأكيد انتظر أهل فلسطين، "وطنا وبقايا ومهجرا"، ان يسارع النائب العام بصفته ومسؤوليته أن يخرج في بيان لنفي تلك الأخبار، وهو ما حصل فعلا، ولكن بعد أكثر ما يزيد على 48 ساعة على نشر الخبر وتداوله بين عموم أهل فلسطين، وما أشاعه من ارتباك عام، والحق أن نفي النائب العام بذاته المتأخر جدا، كان خيرا من الصمت او السكوت، فأن "تنفي متأخرا خير من ان لا تنفي ابدا"..

ورغم "الطمأنينة الخاصة" التي خلقها نفي النائب العام، بل وتأكيده على احترام الخصوصية الفردية والحريات العامة، الا ان السؤال الأهم، هو لماذا

صمت النائب العام عن اصداربيان كان يجب أن يأتي لحظات بعد نشر تلك الأخبار، وهو لا يحتاج لأي مساءلة لمرجعيات غير مكتبه، ولأنه يعلم بكل صغيرة وكبيرة عما جاء في الرسائل التي نفى النائب صحتها..

ما بات مطلوبا بعد النفي، هو توضيح سبب تأخير النفي كل تلك الفترة، والتي لا يوجد لها لا مبرر قانوني، وبالتأكيد لا يوجد لها مبرر أمني أو سياسي، لأن المسألة لم تكن تستحق كل تلك الفترة الزمنية لبحث صيغة بيان من بعض كلمات لا تصل الى خمسين كلمة، بعضها جاء خارج النص القانوني بوصفه المواقع التي نشرت تلك الرسائل بـ"المشبوهة"، وهي بالقطع لغة وصفة لا يمكن أن تليق بمقام النائب العام بصفته ومكانته، حيث المفترض به أن يكون حريصا جدا على اطلاق الأوصاف، ولا نعتقد أن الصواب كان معه بتلك الوصفة الخارجة، ولكنها ليست عقبة بالتعامل مع بيان النائب العام بصدق..

ومن الأسئلة التي كان يفترض الرد عليها، لماذا لا يطلب من هيئة الرقابة الفلسطينية والتي يرأسها رجل فاضل ونائب سابق، هو السيد رفيق النتشة للتحقيق في صحة أو لاصحة تلك الرسائل، كما أنه من حق لجنة الرقابة في المجلس التشريعي أن تقوم ايضا بإجراء تحقيق شامل ودقيق للتأكد من صحة أو لا صحة تلك "الرسائل المشبوهة"..

وبالتأكيد، يبقى الاستفهام قائما على صمت 3 شركات للاتصالات وردت اسماءها في الرسالة كل تلك الفترة على تهمة لا يجب القبول بها دون قانون وتشريع خاص، حتى مرسوم الرئيس أو اي قرار له يجب أن تناقشه كتل المجلس التي تجتمع، فلا يجوز المساس بالحريات التي صانها القانون الأساسي، والذي نعلم أنه لم يتم تجميده حتى الساعة..

نعم كان بيان النائب العام لنفي تلك الرسالة المريبة خطوة أولية مريحة، لكنها لا تقطع الشك باليقين، ولذا يجب تكليف هيئة الرقابة في السلطة، وكذلك قيام لجنة الرقابة وحقوق الانسان في المجلس التشريعي بالتحقيق الدقيق مع كل من ورد في كشف تلك "الرسائل"، كي يصبح النفي قانونيا، ونعلم يقينا أن

النائب العام سيكون أول المرحبين بذلك الاقتراح بعد أن نفى جملة وتفصيلا تلك الأخبار الرقابية، بل وسيكون سعيدا جدا بتعزيز موقفه وموقعه القانوني بتقارير مضافة لتأكيد صوابية موقفه من جهات رقابية أخرى..

ننتظر استكمال التحقيق لتأكيد النفي..وغيرها تبقى الشكوك قائمة مع كل الاحترام لمقام النائب العام وبيانه..خاصة وأن هناك سوابق لا نود العودة اليها أو ذكرها كيف تم الافتئات على القانون بقوة رسالة من مكتب الرئيس!

ملاحظة: نشرت صحيقة "الشروق" المصرية تصريحا للرجل القوي في حركة حماس موسى ابو مرزوق، واعيد نشره في "أمد للاعلام"، تحدث به عن ادانة العمل الاجرامي في سيناء..المفاجأة كانت أن موقع حماس الاعلامي نشر التصريح بعد حذف كلمة الادانة..ايهما أصدق يا دكتور موسى..فعليها يقف الكثير!

تنويه خاص: بشكل أولي يبدو أن تونس سجلت "نصرا جديدا" ..أول الربيع لن يسرق مهما طال الزمن والخداع..ولنا لقاء مع اشرقة تونس الجديدة!

سيادة الرئيس "قطاع غزة حصن الشرعية" لانهاء الاحتلال!

كتب حسن عصفور/ لم يكن يجدر مطلقا أن يكون النقاش السائد بعد خطاب الرئيس محمود عباس المثير في الأمم المتحدة، رغم غياب آلياته المحدة لما ذكره من مواضيع، المشهد الغزي، بأشكاله كافة، ونأمل ان يكون ذلك جاء صدفة سياسية لا أكثر، ولا توجد هناك "آيادي خفية" تتلاعب بـ"جدول الأعمال الوطني" لعرقلة الاندفاعة السياسية الفلسطينية نحو فرض "آلية محددة" لانهاء الاحتلال الاسرائيلي عن أرض "دولة فلسطين"، وفتح الطريق واسعا أمامها لملاحقة مجرمي الحرب في دولة الكيان، واعادة الاعتبار للوطنية الفلسطينية، التي أصيبت بارتعاش كبير نتيجة الانقسام بعد الانقلاب

الأسود في قطاع غزة، عام 2007، وها أن هناك مؤشرات جادة نحو وضع نهاية له..

فحركة حماس، ورغم ارتباك موقفها السياسي، واستمراره في حالة "الغموض غير البناء"، إلا أنها ادركت يقينا، انها لن تستطيع "خطف قطاع غزة"، بل أنها لا تستطيع الانطلاقة كجزء من الحركة الوطنية وهي في حالة "خصام" مع الشرعية الفلسطينية وممثلها منظمة التحرير، ولعل الحرب العدوانية الاسرائيلية تفتح الباب على مصراعية للمراجعات "الفكرية والسياسية" لحركة حماس، ليس في المشهد الفلسطيني فحسب، بل ربما يصل ذلك الى مجمل علاقاتها وتحالفاتها السياسية – الاقليمية والدولية، ما يساهم في اقترانها عضويا بالشرعية الفلسطينية، بعد أن تتحلل من ثقل حركة "الجماعة الإخوانية" عليها..

فالحرب العدوانية الأخيرة، اظهرت أن رأس الحربة دوما هي فلسطين، وأن النصر أو الصمود لن يكون دون الجمع الكلي الفلسطيني، وأن احتضان أهل القطاع لحماس والجهاد وفصائل المقاومة بأجنحتها العسكرية كافة، ليس من أجل نهج حماس السياسي ابدا، بل كان رسالة تاريخية لكل أعداء الشعب الفلسطيني أن لا توجد قوة في العالم يمكنها أن تفرض استسلاما بالقوة والغطرسة على شعب فلسطين..وأن التضحية لا تزال هي العامود الفقري للثورة وحضورها في روح الشعب الفلسطيني ووجدانه..

رسالة ربما لم يدركها البعض المصاب بـ"حول سياسي"، أو بعضا من اشكال "العمى السياسي المؤقت"، لكنها الحقيقة الأبرز والتي تفرض ذاتها على المشهد الفلسطيني القادم، وكان الإفتراض الأول، ان تقوم القيادة الرسمية بمراجعة سياسية شاملة للمشهد بعد الحرب، واستخلاص العبر والدورس من أجل المعركة المقبلة، التي لا ينفك الناطقون باسم الرئاسة وقيادات تحمل القابا، بلا عدد أو حصر، يتحدثون عنها، ومن يريد حقا خوض "حرب سياسية شاملة" ضد دولة الكيان، عليه تقييم موضوعي لنقاط القوة قبل نقاط الضعف، بعد حرب هي واحدة من النقاط المشرقة وطنيا ضد دولة الاحتلال

الفاشية، ليس فقط كما يدعي البعض أنها صمدت، بل أنها ايضا كشفت كل "عورات الكيان" الأمنية، وقدمت هدية تاريخية للدول العربية في أي معركة قادمة، وقبلها للقيادة الرسمية أن الصواريخ والعدوان ليسا طريقا لفرض نهج احتلالي على شعب آخر..دروس كثيرة في تلك الحرب لمن يريد أن يتعلم منها..

صواريخ غزة، رغم كل ما اصابها من تهم البعض المرتجف، الا أنها فعلت ما لم يفعله غيرها في سابق الصراع، حتى لو أنها لم تلحق تدميرا في برج أو تقتل عائلات بأكملها، لكنها فضحت هشاشة الغطرسة والخدعة الأمنية لدولة الكيان، وكي لا ينسى المرتجفون، او الذين يحاولون "تقزيم" نتائج المعركة في مواجهة العدوان، بالتركيز على ما ألحقته الطغمة الفاشية في تل أبيب من دمار وتدمير، نذكرهم أن معركة قطاع غزة اعادت الفخر للفلسطيني في كل العالم، واحيت احساسا بعضمة هذا الشعب بعد أن ظن الكثيرون انها اختفت في دهاليز "التفاوض العبثي" في السنوات الأخيرة..

وكي لا تبدو أن هناك "فرقة سياسية" تختص بالانتقام من أهل القطاع لرفعهم من مكانة الفلسطيني صمودا وقوة وثباتا، يجب أن يتوقف الرئيس محمود عباس، دون سواه في هذه اللحظة التاريخية الفارقة، امام ما يحدث لقطاع غزة، من الحكومه التي يعلن ليل نهار أنها حكومته، وتأتمر بأوامره، فلو كان ذلك حقا، ليأمرها اليوم قبل الغد، بالكف عن اي قرار أو خطوة أو فعل ينال من أهل قطاع غزة، وأن يصدر امرا للتنفيذ الفوري، بأن يختص هو بمراجعة ما يتعلق اي شيء يخض "الشأن الغزي"، وبداية ليلغي تلك الحماقة السياسية – الأمنية الكبرى، التي ارتكبتها "حكومة رامي"، نحو منتسبي الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، والذين يستحقون أن يكونوا وساما على صدر أي مسؤول وحكومة، كونهم كانوا السد الأول لقطع الطريق على خطف قطاع غزة، وهم وأهل القطاع كانوا فخرا يوم أن خرج مئات الآلاف يحيون ذكرى الخالد ياسر عرفات، رافعين راية الشرعية، كانت لحظة تاريخية سياسية فارقة لانحياز القطاع الى الشرعية رغم البطش والارهاب، في حين كان من

يطعن هؤلاء اليوم بقرارات غبية طائشة، إن لم نقل عنها غير ذلك، لا يتوقع أن ينتفض اهل القطاع انحيازا للشرعية الفلسطينية وقبلها لحركة فتح، التي كانوا جزءا حاسما في قوتها وحضورها..

المسألة هنا، ليست اقتطاع جزءا من راتب هذاه الفئة أو تلك من الموظفين او المنتسبين، فلقد تحمل شعب فلسطين ومنذ انطلاقة ثورته بقيادة حركة فتح وزعيمه الخالد ابو عمار كثيرا، وعاصر الكثير من الحصار، لكنه دوما ذهب ليحتض الثورة وقيادتها وشرعيتها، الا ان ما يحدث اليوم ليس جزءا من حصار لثورة أو للشرعية، بل هو عقلية تريد الانتقاص من ابناء القطاع المتلزمين بالشرعية، على أمل "خطف الضفة الغربية" نحو تكريس "دولة الجدار"..

اتهمت حماس بعد الانقلاب أنها تريد خطف غزة لبناء "امارة سياسية"، أو بالأدق السياسي" مشيخة خاصة" بها، ما يساهم في نجاح مشروع الاحتلال لاقامة "دولة الجدار" في الضفة المحتلة، لكن ما يحدث اليوم من ممارسات تقوم عليها "حكومة رامي"، يبدو انه الوجه الآخر أو المكمل لذلك المشروع، الذي قبره اولئك المنتسبين للأجهزة الأمنية في قطاع غزة، واسرهم واصدقائهم ومعارفهم بالتزامهم بالشرعية..

والغريب فعلا انها تأتي ساعة الاعلان عن فتح جبهة سياسية جديدة لتكريس "دولة فلسطين"، فهل تلك الخطوات تساهم في تحقيق الهدف الوطني يا سيادة الرئيس..هذا سؤال لك انت فقط..فإن رأيت انه نعم سنقول لك كن حذرا مما هو قادم إذا..

قديما كان بعض الشباب يتندورن بمزحة الحقت ضررا بالغا، بأن أهل القطاع يودون "بيع الضفة" ليصرفوا على قطاع غزة..هل يكون ما تفعله "حكوكة رامي" الوجه الآخر لتلك "المزحة الثقيلة"!

سيادة الرئيس لا تدعهم يفقدونك بوابتك الأمامية لحربك السياسية ضد دولة الكيان، وكي لا يغضب البعض اعتبرها "حديقتك الخلفية" لحماية "المشروع

الوطني"..فلا دولة بلا قطاع غزة ..ولا شرعية بغير المتلزمين بها..القطاع وأهله أكثر قيمة من اقتطاع بعض "شواكل"..

وقبل الختام، من حق كل من المضارين أن يفكر، كيف لـ"حكومة رامي" البحث بكل السبل لتوفير المال لموظفي حماس وهو حقهم ايضا، لكن هل هذا الاستقطاع جزءا من تلك الأموال..لو كان ذلك اعلنوا وليكن استقطاع جماعي، فلن يعترضن أحد يا "فخامة الرئيس"، فالضيم الجماعي" مقبول ولكنه يصبح نقمة لو أختص بها البعض دون غيره..

ملاحظة: امريكا أعربت عن القلق من النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية..وهي محقة، لكنها لم تعلن اجراءا واحدا ضد هذا النشاط غير الشرعي..في حين تهدد ليل نهار الرئيس عباس بحثا عن حق..امريكا رأس الحية يا سادة ..كفاكم وهما وخداعا!

تنويه خاص: من يدقق في تصريحات القيادي الحمساوي الأبرز موسى ابو مرزوق يلمس أن هناك جديد قادم..اراه "بشرة خير"!

صفقة "رواتب حماس" مقابل "خطة سيري"!

كتب حسن عصفور/ منذ فترة زمنية، نشرت وسائل الاعلام كافة، وبكل اللغات الحية، ما عرف اعلاميا بـ"خطة سيري" حول شروط سبل اعادة اعامار قطاع غزة، وهي التي تتضمن نقاطا غاية في الدقة والوضوح حول رقابة كل كيس اسمنت أو مسمار وكمية حديد ولوح خشبي ستدخل الى القطاع، ورغم أن السيد المحترم روبرت سيري، ممثل الأمم المتحدة وسويسري الجنسية، لم يترك مجالا للغموض وسوء الفهم في نصوص خطته، الا أن حركة "حماس" اكتفت بالصمت حينا، وتجاهل الحديث عن ذلك "الاتفاق الثلاثي" بين السلطة ودولة الكيان والأمم المتحدة حول تلك الخطة،

أو اصدار أو اكتفاء بعض قيادات حماس غض الطرف عن معارضتها، لتصل الى موافقتها عليها تحت ذريعة "عدم الوقوف عقبة أمام اعادة اعمار قطاع غزة"..

قد يبدو ذلك الموقف "منطقيا"، خاصة وأن مواد البناء الداخلة لن تستخدم الا من أجل الغرض التي ستدخل من اجله، لكن الحقيقة أن كل ما قيل قبل ذلك، كان نقيضا لهذا "الاعتدال المفاجئ"، بل ان غالبية قيادات حماس وناطقيها رفضوا كليا مبدأ "الرقابة والتفتيش الدولي" على إدخال مواد الإعمار، ليس لكونها ستخالف "شروط اعادة الإعمار"، بل أن الرقابة الخارجية وارسال مراقبين دوليين الى قطاع غزة، فقط لمطاردة اكياس الإسمنت والحديد والمسامير يشكل اهانة سياسية لأهل القطاع، الذين لم يجدوا مراقبا واحدا يقوم باحصاء لعدد الصواريخ والقذائف التدميرية التي طالت الحجر والبشر، بل لم يسمع أحد قبلا، لا من قادة السلطة وحكومتها "الموقرة جدا، ورئاستها وناطقيها من دعا لارسال مراقبين خلال الحرب العدوانية على القطاع..

ولذا لا يحق لحماس أن تبرر مساومتها وتنازلها، أو بالأدق استسلامها للموافقة على "خطة سيري" بذريعة "المصلحة الوطنية" أو "العقلانية المفاجئة"، وكان الأشرف لها أن تصارح أهل القطاع أولا، والشعب الفلسطيني ثانيا، انها أجبرت على موافقة خطة "عد الأكياس وكتم الأنفاس" المفروضة على القطاع وأهله، من أجل تمرير صفقة أخرى، صفقة ادخال الأموال القطرية لتسديد رواتب الحركة وموظفيها في غزة، مقابل الموافقة على تلك الخطة المهينة..

صفقة مقابل صفقة..المال مقابل الرقابة، ذلك باختصار ما كان، خاصة بعد أن انكشفت حقيقة التصريحات الأخيرة للوزير الأول الحمدالله، عن وجود "جهة دولية" لدفع رواتب موظفي "حماس"، ولأن العالم بات اصغر كثيرا مما يعتقد "المتذاكون" على شعبهم، كشفت وسائل الاعلام عن وجود صفقة قادتها سويسرا وتوصلت الى أن يقوم، ايضا، روبرت سيري صاحب خطة الرقابة

والتفتيش والمطادرة، بايصال الأموال القطرية الى قطاع غزة، كي يتم دفع الرواتب الحمساوية..

هل يظن قادة حماس، أن هذه الصفقة متماثلة، وهل حقا قطاع غزة واهله باتوا "رخصاء" الى هذا الحد والمستوى، بعد كل التطبيل والتزمير عن البطولة والتضحية والفداء، واحتضان "المقاومة" و"جيشها الشعبي الجديد"..لماذا تصر هذه الفئات بالكذب والتضليل على شعبها، والى متى تعتقد أن الخداع سبيلا لتمرير صفقات مشبوهة، وهل بات الاتفاق بين طرفي الأزمة الوطنية على اهانة قطاع غزة، باستخدام تلك الاساليب الدونية، كل يستغل المال لاذلال القطاع وأهله..

هل يمكن اعتبار تمرير صفقة "التوافق الأخيرة" في القاهرة دون تمحيص وبالقفز عن مختلف القوى الوطنية كان جزءا من صفقة "المال مقابل الرقابة"..

ما يحدث شيء لم يكن يخطر على بال فلسطيني، وبالقطع على اي من أهل القطاع، ولعل الشاكين والصارخين بتلك الاجراءات التي اتخذها الوزير الأول ضد أهل القطاع، بات واضحا أنها جزءا من تلك الصفقة لـ"اهانة قطاع غزة وأهلة" وكأنها خطة عقاب وتأديب لهم على ما فعلوه من كسر كبرياء دولة الاحتلال.. وصمت حماس عليها كشف المستور..

وبعد أن افتضح أمر تلك الصفقة بين قطبي الأزمة، يبرز سؤالا يحتاج الى توضيح يتعلق بموقف حركة الجهاد الاسلامي التي كانت ضلعا فاعلا ومؤثرا خلال مواجهة العدوان، واحتلت مكانة مرموقة واحترام غير مسوبق لسلكوها وموقفها..لماذا تنأى قيادتها عما يحدث من صفقات على حساب شعب فلسطين وأهل القطاع..لماذا لا تعلن موقفها من هذه الصفقات المشبوهة، أم انها توافق عليها بالصمت الخجول..

هل تتمكن القوى الفلسطينية الرافضة للصفقة المشبوهة ان تقود حملة لاسقاطها، ام انها تحولت الى قوى مكبلة..عاجزة بلا حول ولا قوة، عندها

يصبح البحث عن "قوة مختلفة" أو تشكيل "تيار وطني جديد" ضرورة سياسية للتصدي لما يحاك ضد فلسطين وشعبها من "مؤامرات وصفقات" لحسابات خارج النص الوطني..

ملاحظة: الرئيس عباس كشف عن تعرضه لتهديد قبل القاء خطابه المثير.. ليته يكشف طبيعة التهديد ومن قام به..مصارحة الشعب سلاح لا بعده سلاح سيادة الرئيس..

تنويه خاص: الفوضى في التصريحات وصلت الى قيادات حماس..ما يقرأ كلامهم حول موعد صرف رواتب موظفيهم يكتشف أن الفوضى كانت حاضرة!

طريق مجلس الأمن.."خديعة سياسية" لا اكثر!

كتب حسن عصفور/ يدرك أهل فلسطين، ان لا امل مطلقا للخروج بقرار من مجلس الأمن الدولي لتأييد المشروع المقترح بإنهاء الاحتلال ضمن سقف زمني محدد، والادراك ليس من باب التخيل أو التشاؤم، بل هو نتيجة للمعرفة الدقيقة التاريخية بحقيقة الموقف الأميركي، والذي لن يتخل ابداء في الوقت الراهن عن طبيعته العنصرية في دعم دولة الكيان واحتلالها، بل وممارستها الفاشية التي لم تعد دولة في العالم تقوم بما تقوم به، ولا عجب أن سلوكها اصبح مماثلا لما تقوم به الحركات الارهابية في العالم، وهو ما جسدته بعض قرارات اوروبية بخصوص المستوطنين وتصنيف بعضهم كـ"جماعة ارهابية"، ولولا الجبن السياسي لقالها جون كيري ايضا..!

ولذا اعلاء الصوت، والتشدد الغريب بخصوص مجلس الأمن، بل وقيام البعض بمحاولة اظهار ما يحدث وكأنه "معركة قومية"، يثير كثيرا من الشكوك حول حقيقة الأمر، ومع افتراض أن فلسطين بات لديها 12 صوتا

من اصوات مجلس الأمن ونالت حق تقديم المشروع للتوصيت، هل سيتحقق لها ما تريد، الجواب معلوم جدا، وهو فيتو اميركي ساطع البياض يقطع الطريق على القرار والمشروع لأن يصبح حقيقة سياسية..

ولذا، وقبل فوات الآوان، يجب اعادة ترتيب أوراق العمل، او المواجهة السياسية، إن كان حقا تريد القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني خوض معركة سياسية شاملة مع دولة الكيان الاحتلالي، وليس حديثا عنها وترك أمرها للقدر والزمن، تحت رداء العبارات التي باتت شائعة جدا، سوف وسنرى وسنعمل ولو أن، والى غيرها من الكلمات الاستفهامية والتساؤولية المفتوحة على كل الاحتمالات الا تعبير الفعل القاطع..

ووفقا لما تعلنه القيادة ذاتها، فأنها في حال استخدام "الفيتو" الأميركي، وكأنها واهمة أو تبيع الوهم، بغير ذلك، فهي ستعود الى الجمعية العامة، وتتخذ خطوات للرد على الموقف الأميركي، وتعدد تلك الاجراءات، أي ان القيادة تعترف ضمنا، ان طريقها للمجلس ليس سوى اضاعة للوقت لمدة اشهر، وكأنها تمنح واشنطن فرصة للتفكير للبحث عن "مخرج" لمأزقها، وليس بحثا عن كيفية الردع لدولة الكيان..

طريق مجلس الأمن ليس سالكا، وهذه حقيقة سياسية لا يوجد بها شك سوى لمن فقد عقله، فلماذا اهدار وقت فلسطين في معركة خاسرة بامتياز، وما هي الفائدة المرجوة من تأخير القيام باتخاذ الخطوات التي تعلن القيادة الرسمية أنها ستلجأ اليها لو فشل مجلس الأمن في اقرار جدول زمني لانهاء الاحتلال..

الحديث هنا ليس غيابا للمعرفة، ولكن يبدو انه يحمل "مشروعا غير معلن"، يبحث عن مساومة ما مع الادارة الأميركية، كي لا تصل الى لحظة المواجهة التي لا يرغب بها بعض من اصحاب القرار، وهم يعلمون جيدا انها معركة تتطلب القيام بتضحيات كبرى فيما يخص المشهد الانساني الخاص والعام، وما يمكن أن ينتج عنه من فقدان، كل الامتيازات الشخصية المتوفرة الآن

برضا دولة الكيان، بل انها قد تفرض حصارا على كل الشخصيات الفلسطينية العامة، وتتحكم في كل مسارها اليومي، مثيلا لما حدث خلال اعادة احتلال الضفة الغربية عام 2002، ملامح يعلمها متخذ القرار الفلسطيني جيدا، لو قام بتنفيذ الخطوات التي يتحدث عنها..

ولكن يبدو أنه لم يستعد بعد للمعركة القادمة من كل جوانبها، ولم يحدد كيف يمكنه مواجهة ما ستقوم به حكومة نتنياهو من اجراءات تقيدية ضد القيادة الرسمية، وكأن اطالة أمد الزمن لعدم الذهاب مباشرة الى اتخاذ الخطوات العملية لمحاصرة دولة الكيان، مرتبطة بالبحث عن كيفية مواجهة اجراءات حصار دولة الكيان للقيادة..اي أنه وكأن الحال قول: "حصار أفراد مقابل حصار كيان"..تلك المعادلة التي تتحكم في وتيرة تنفيذ القرارات المرتقبةْ من قيادة فلسطين، سواء الانضمام الى منظمات الأمم المتحدة كافة، والتوقيع على المعاهدات الدولية بما فيها معاهدة روما والذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، الى جانب "فك الارتباط" بالاتفاقات الموقعة، ولم تلتزم بها دولة الاحتلال، ووقف كل أشكال "التعاون والتنسيق" معها..

وبديلا الذهاب الى تعزيز مكانة "دولة فلسطين"، عبر سلسلة خطوات اجرائية، تبدأ بسحب الاعتراف بدولة الكيان، والطلب من الدولة العربية بشكل واضح تعليق الاتفاقات مع دولة الكيان، باعتبارها دولة ارهابية، وفقا لما ارتكبته من "جرائم حرب" آخرها ضد قطاع غزة، والعمل قانونيا على ادراجها كـ"دولة مطلوبة للعدالة"..

اليس ذلك المسار خيرا، واقصر زمنا للقيادة الفلسطينية من مسار التوهان السياسي في أروقة مجلس الأمن، والنتيجة ملعومة جدا..ولسنا بحاجة لمنح واشنطن مزيدا من الوقت لاكتشاف موقفها الحقيقي..ومن لا يراه فهو "اعمى بعيون أميركية"..

يا سادة المكتوب واضح من عنوانه، فلا تبحثوا عن عناوين غير المكتوبة عليه..وكفى مضيعة للوقت واهدار زمن فلسطين تحت عباءة "ثورية" خادعة!

وقبل ذلك، هل حقا أن أدوات المواجهة السياسية الكبرى حاضرة في المشهد الفلسطيني..سؤال يحتاج لجواب تفصيلي، لو كان في العمر بقية!

ملاحظة: حسنا اصدر الرئيس محمود عباس مرسوما لملاحقة من سيبيع أرضه لليهود..والأجمل أن يتم محاسبة من باع أرضه قبل هذا المرسوم..اي يجب التطبيق بأثر رجعي منذ الاحتلال وحتى تاريخه..والتطبيق على الجميع اي كان اسمه وعشيرته!

تنويه خاص: هل يمكن وضع اسم "البرفيسور" اليهودي هاليل فايس، ضمن قائمة الارهابيين والفاشيين والعنصريين المطلوب ملاحقتهم قانونيا بحكم اقواله ضد الشعب الفلسطيني..المعارك الفردية تكون أكثر فائدة أحيانا!

كيري "يذعن" لنضال شعب.. ولـ"المنجز الغزي"!

كتب حسن عصفور/ سريعا أطلقت المجموعات الارهابية اليهودية في دولة الكيان هجوما حادا وعنيفا ضد وزير الخارجية الأميركية، بعد أن نطق، ببعض "الحقيقة السياسية"، بأنه لم يلتق زعيم أو مسؤول عربي الا وطالبه بوضع حد للصراع الفلسطيني – العربي مع اسرائيل، وكانت المفاجأة الكبرى انهم ربطوا، ويبدو أن الوزير ايضا مقتنع بما قالوا له، ان عدم الحل سيؤدي لتصعيد "داعش" واخواتها من منظمات الارهاب في المنطقة ومحيطها..

هل نحن أمام واحدة من "المعجزات السياسية" عندما يتحدث وزير اميركي، لا زال في السلطة، بل هو وزير خارجيتها، بما لم يتحدث به اي مسؤول في تلك البلاد سابقا، ولذا ما قد يكون تصريحا لا يوجد به ما يفاجئ الطفل الفلسطيني والعربي، الا أنه يمثل وجها آخر للمعجزة بأن ينطقه مسؤول اميركي مثل كيري..

قبل كل شيء، لا نود اعتبار ذلك "تغييرا جوهريا" في السياسة العنصرية الأميركية تجاه قضية فلسطين وشعبها، ولا نبحث عن عملية مكياج سياسي لتلك الأقوال، خاصة وان كيري، هو من يقود حملة الارهاب السياسي ضد القيادة الفلسطينية لمنعها من الذهاب الى مجلس الأمن لعرض مشروع "انهاء الاحتلال" في زمن محدد، لكنه ايضا لا يجب اغماض العين أو الاستخفاف بتلك الأقوال، التي لم ينطق بها مسؤول رسمي في الولايات المتحدة من قبل..

أقوال تفتح الباب واسعا امام "القيادة الرسمية الفلسطنية" لأن تكون عجلات عبور لفضح طبيعة وحقيقة موقف الطغمة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان، والأخطار التي تشكلها سياستها الاحتلالية – العنصرية على الأمن والسلام الإقليمي والدولي، واستخدام "تصريحات كيري"، - والتي قد يتراجع عنها تحت طلب زمرة المعادين للعرب وفلسطين -، لربط سلوك وممارسات اسرائيل بتنظيم "داعش" الارهابي، وقد تكون كلمات كيري تلك، احد اهم وسائل الايضاح السياسي للمشروع الفلسطيني المقترح، وبأن فلسطين تشكل رأس حربة لصد الارهاب والارهابيين ومحاصرتهم..

وبالتأكيد فالتصريحات تلك تكتسب قيمة مضافة مع سرعة الصعود لمكانة فلسطين الدولة والقضية في المشهد الغربي، سواء ما يتعلق بفتح ملف الاعتراف بدولة فلسطين، أو ما اقرته دول الاتحاد الاوروبي من اعتبار المستوطنيين حركة ارهابية، الى جانب مقاطعتها لكل منتج استيطاني، وهي بذلك تتقدم خطوات واسعة عن الموقف الرسمي الفلسطيني، الذي لا زال متلكأ لصياغة موقف وسياسة واضحة لمحاربة المستوطنين ومحاصرة منتجاتهم، بل أن العمل الآن في تلك المستوطنات يجب أن يجرم وطنيا،

واصدار "مرسوم بقانون" لاعتبار كل من يعمل في تلك المستوطنات مجرم وارهابي..ويجب ملاحقته، مع توفير بديل مناسب للعاملين الآن..لكنها جريمة وطنية يجب أن تتوقف الآن قبل الغد..

التطورات السياسية المذهلة عالميا تشير الى أن العالم، بما فيه بعض اوساط الادارة الأميركية لم يعد بامكانهم قبول استمرار الاحتلال، بل وهناك "بوادر" في تطوير حالة "القرف السياسي" من عصبة الارهاب الحاكمة في تل ابيب الى ممارسات وسياسة رافضة، ولم تعد تلك الحالة حبيسة الجدران أو الغرف المغلقة، بل تتطور يوما بعد آخر لسياسة معلنة، ويمكنها أن تقفز قفزة مذهلة لو كان "الفعل الوطني" الفلسطيني أكثر حضورا في مواجهة الاحتلال..

التطورات السياسية الأخيرة في مواقف دول ومؤسسات دولية، والنطق الأميركي ببعض الصواب جاء في سياق حالة الصمود السياسي للشعب الفلسطيني، وبعض "الغضب الرسمي" للرئيس محمود عباس، خاصة خطابه في الأمم المتحدة، رغم انه لم يعلن بدائل لثورة الغضب اللغوية التي جسدها الخطاب، لكن الرافعة الأهم لتلك التطورات الهامة، والتي يمكن اعتبار بعضها "تاريخيا" بالمعني الحقيقي، كان نتيجة للحرب العدوانية الشاملة ضد قطاع غزة، وما تحقق فيها ومنها، سواء لجهة الجريمة الفاشية وملامحها التي لا تزال شاهدة يراها كل من يذهب للقطاع، وآخر الواصلين كان بان كي مون، الشخص الذي أصيب بـ"دوار سياسي" ونطق ما كان صامتا عنه طوال فترة الحرب العدوانية، ملخصا المشهد بأنه "عار على العالم" أن يصمت..

ومقابل "الجريمة الاسرائيلية" ادرك العالم أن الفلسطيني لن يركع، ولن يصاب بخنوع أو استسلام، فرغم كل دمار القطاع، الا أن المواجهة العسكرية دخلت طورا جديدا، فحركات المقاومة تمكنت من صفع المنظومة الاسرائيلية صفعات سمع صداها الجالسون في واشنطن والغرب، ولم يعد بالامكان لدولة الكيان أن تتحدث عن القوة العسكرية بلا ثمن..ولو انتفض الكل الفلسطيني في "الوطن التاريخي" سيكون ما لم تحسن عصابة الارهاب تقديره على مصيرها..

نعم دماء أهل القطاع وتضحياتهم وقدرتهم المتواضعة على مواجهة العدوان والجريمة كانت جزءا هاما لهذا الفعل التغييري الكبير لما نشهد..

من هنا الرسالة للرئيس عباس والقيادة الرسمية، ولفصائل العمل الوطني، آن الآوان لفتح باب المواجهة الشعبية" المسالمة جدا" لمواجهة البغي الاحتلالي..اطلاق سراح حركة الفعل الجماهيري بكل السبل سيكون رافعة لفلسطين بشكل غير مسبوق، وتحت عنوان تحرير الأرض وانهاء الاحتلال والتصدي للارهاب الإسرائيلي كجزء من التصدي للإرهاب عالميا..

نعم، هي "فرصة تاريخية" آن أوان قطافها"..فهل يتحرك من يجب أن يتحرك ويفتح الأبواب على مصراعيها لشعب يتوق المواجهة لأنها عاشق للحرية..

مبروك لدماء كل شهيد في معركة التحرير على منجز سياسي يتصاعد، رغم "بطئ الفعل الرسمي" في "بقايا الوطن"..ولأهل القطاع أنت عزة الوطن ورافعة القضية ..لكم الفخر والمجد.. كل المجد!

صحيح لم نسمع اصحاب "الثرثرة المستدامة" من تقدير تصريحات صاحبهم كيري..هل هم أيضا "غاضبون" أم "محرجون"!

ملاحظة: جميل ان تتسابق القيادات الفلسطينية للحديث عن القدس والمقدسات..لكن الأجمل ان يكون هناك حراك شعبي حقيقي فيها وحولها..نريد افعال وليس أقوال ..أليس كذلك يا أيها الكلمنجية!

تنويه خاص: هل شكلت المؤسسة الرسمية الفلسطينية حكم وحكومة "خلية رصد" لتزويد الدول الاوربية بأسماء وصور ومعلومات كاملة عن الفرق الارهابية للمستوطنين..خبرة المراقبة ضد الفلسطينين يجب الاستفادة منها..مش هيك يا قادة الأجهزة الرقابية امنا وسياسة!

"لا مفاوضات بدون اعتراف" - " No Negotiation Without recognition"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن الدعاية الصهيونية السوداء، وكل من يسير بركبها، مهما كانت جنسيته وهويته السياسية – الطائفية، فالتصويت الذي جرى ليلة الاثنين الموافق 13 اكتوبر 2014 سيسجل باعتباره "يوم تاريخي" لفلسطين الشعب والقضية، فقد أعلن ممثلو شعوب بريطانيا، أن فلسطين الدولة هي "حق تاريخي" للشعب الفلسطيني، دون البحث في تفاصل التزوير السياسي العام الذي تمارسه واشنطن وتل أبيب، وبعض الواهنين أو المصابين برعشة خوف من حساب لا يعلمه أهل القضية..

تصويت ممثلي شعوب بريطانية يرسل واحدة من أهم الرسائل السياسية، بعد الاعتراف العالمي في الجمعية العامة بدولة فلسطين، للقيادة الفلسطينية، قبل الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب وراعيها في البيت الأبيض، أنه "آن أوان الاقلاع عن مسار الوهم السياسي التفاوضي"، مسار لا قيمة له ولا جدوى منه، دون ترسيخ الحقيقة الساطعة، الاعتراف بفلسطين "دولة" تستحق الحياة، لتنهي أطول وأبشع وأسفل احتلال في كوكبنا المعاصر..باختصار "لا مفاوضات بدون اعتراف" يعني بلغتهم أو لغة البعض المفضلة فيما بيننا: "No Negotiation Without recognition"!

رسالة برلمان بريطانيا الى القيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، أن تغادر، وفورا حلبة التردد والانتظار التي طال زمنها، وأن تعلن باسم الشعب الفلسطيني، كما أعلن الخالد ياسر عرفات عن "قيام دولة فلسطين فوق أرض فلسطين"، وأن تكون رسالتك لدولة الكيان، أن اليوم ليس الأمس، وأنه لا مكان منذ اللحظة للاستهتار بنضال شعب وحق وشرعية تفوق شرعية دولة محتلة، وأن يعلن للعالم وبلا تلكؤ أو ارتجاف، ان "شرعية" دولة الكيان منذ الساعة تتعلق باعترافها بشرعية "دولة فلسطين"، وتعبيرا منك عن حسن النوايا، تمنح حكومة الطغمة الفاشية مدة 72 ساعة للقيام بالاعتراف بدولة

فلسطين ضمن الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة، دون انتقاص ملم واحد، وبعدها سيكون القرار:

*سحب اعتراف منظمة التحرير بدولة اسرائيل المقر عام 1993، واعتباره كأنه لم يكن، والتعامل معها باعتبارها "كيان مغتصب معادي" لدولة فلسطين.

* انهاء كل الاتفاقات الموقعة معها، والعودة الى مربع ما قبل التوقيع بكل جوانبه السياسية والقانونية..

*دعوة الجامعة العربية وفورا لإرسال رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة، تضع "شرعية اسرائيل" تحت المسائلة القانونية كونها تعتدي وتحتل ارض دولة عربية عضو في الأمم المتحدة، ما يترتب عليه اعادة النظر في الاعتراف بعضويتها كدولة، وفقا لعدم احترامها لقارات الأمم المتحدة، منذ العام 1949 وحتى تاريخه..

* وبالقطع، لا يتم اغفال اعادة الاعتبار أيضا للتصويت على قرار 194 الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين العودة الى ديارهم..وهو القرار الذي يحمل في طياته شرط الاعتراف بدولة الكيان بتنفيذها ما جاء بالقرار دون قيد أو شرط..وتم ايقاف التصويت الدوري على القرار، ضمن شروط "مؤتمر مدريد للسلام" عام 1991..

* قيام الجامعة العربية، بحشد سياسي دولي لاعادة الاعتبار لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 في نوفمبر عام 1975، باعتبار "الحركة الصهيونية حركة عنصرية"، والذي تم الغاءه في شهر سبتمبر(ايلول)، كشرط لـ"مؤتمر مدريد للسلام"، أي أن الالغاء جاء للوصول الى سلام شامل وعادل يؤدي الى انهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطين، وهو ما لم تلتزم بهد دولة الكيان، فغاب الشرط الواجب لالغاء القرار..

* وقف الذهاب الى مجلس الأمن للطلب بجدول زمني لانهاء الاحتلال، والعودة للجمعية العامة بعد أن تعلن القيادة الرسمية الفلسطينية ، قيام دولة

فلسطين فوق أرضها المعترف بها في قرار 19/ 67 لعام 2012، والطلب منها بتوفير الحماية الدولية المطلوبة لدولة عضو بها، والعمل على انهاء الاحتلال ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، بديل لطريق مجلس الأمن، غير السالك والذي يعبتر مضيعة للوقت لا أكثر..

*الطلب من الدول العربية ومنها مصر والأردن، انذار دولة الاحتلال بتعليق الاتفاقات الموقعة معها ما لم تنصاع لتنفيذ قرار الجمعية العامة الخاص بدولة فلسطين، فلم يعد مقبولا أن لا تعاقب على جرائمها السياسية وجرائم الحرب التي ارتكبتها ضد شعب فلسطين..

لم يعد بالامكان بعد اليوم الاستمرار بالتغطية على "شرعية دولة لا تحترم الشرعية"..والقرار الآن عند القيادة الرسمية الفلسطينية، فملف شرعية دولة الكيان بات بيدها، بل ومصيرها ايضا في المقاطعة برام الله، حيث مكتب الرئيس محمود عباس..

تلك هي المعاني الأهم التي يجب التوقف معها بعد تصويت تاريخي لبرلمان شعوب بريطانيا..

أنه أوان الرحيل ومغادرة مربع الوهم والانتظار بأن تمنح أمريكا وحلفها ما تنتظره القيادة منذ سنوات، ولن تحصد سوى عبث وفشل وضلال..

آن الآوان حقا وفعلا لترك مهزلة الاعتقاد بـ"حل اميركي" عبر أي طريق..

هل تصل رسالة ممثلي شعوب بريطانيا وشعوب العالم يا ترى، أم تتوه في ردهات ودهاليز كما حدث لغيرها..كل الأمل بأن يتم تخييب أمل واشنطن ومن لف لها بخطوات تعيد بارقة "الأمل الوطني" لشعب انتظر طويلا!

ملاحظة: بان كي مون في غزة..يجب أن يكون استقباله شعبيا جدا..حاملو صور لدمار ما تم تدميره..وشهداء من كل عمر وجنس..وأن يجبر على رؤية آثار الجريمة، التي لم يرها رئيس حكومة الرئيس..!

تنويه خاص: هل تتوقف تصريحات الكذب والنفاق حول معابر قطاع غزة، الى حين الاتفاق الكامل..بلاش دونية وخداع..الناس بها ما يكفيها يا سادة، أو يا عبيد!

لا نريدكم "الانفجار"..."غضبكم" يكفي!

كتب حسن عصفور/ لعل رأس الطغمة الفاشية الحاكمة عندما أعلن عن صفقته الاستيطانية الكبرى التي عقدها مع الارهابي الوزير بينيث، كان يدرك جيدا أيضا ردود الفعل المقابلة لمخططه الاستيطاني - التهويدي، وكما يقال في بلادنا منذ آلاف السنين من "ضمن العقاب لا يخاف الفعل"..

الخطة الصهيونية – الارهابية الجديدة، هي ليست سوى حلقة تتسع حلقاتها منذ أن غادرت الحركة الشعبية الفلسطينية المناهضة للمحتلل سياسة ووجودا، ساحتها الرئيسة في الانتفاض والمواجهة، واختارت القيادة الرسمية "المفاوضات بديلا" للمواجهة الشعبية، بل جرمت بنهج رسمي حركة الانتفاض تحت مسميات مختلفة..

ولأن الكلام مهما كان حجمه وطبيعته، وشوشة كان أم صراخا، تطبيلا أم تزميرا، فلا قيمة له عند الطغمة الفاشية الاسرائيلية، ما لم يكن له بعض الأظافر التي يمكنها ان تساعدة في النيل من جسد المحتل الغازي، وتلك السياسية الانطوائية أو الانهزامية في مواجهة السياسية التهودية – الاستيطانية للمحتل، هي التي كانت عنصر الدفع الأساسي لتسارع منهجه، وبلا أي شك فالانقسام الوطني كان الرافعة التي حملت كل أدوات الخطة الاحتلالية الى التنفيذ، دون أن يحسب حسابا لفعل فلسطيني حقيقي وجاد..

فحماس منشغلة فيما هي به داخل قطاع غزة، سواء فعل خاص بتعزيز سلطتها، او رد فعل لعدوان عليها، تخطئ وتصيب، لكن فعلها في الضفة الغربية محصور ضمن أضيق الحدود، تتذرع أنها محاصرة بقوة أمنية

لسلطتين الفلسطينية والاحتلال، دون أن تقدم حركة شعبية جادة يمكن القول انها تتجه لصدام مع المحتل..

فيما حركة فتح، وقعت اسيرة في حصار الخوف من حماس وتحركاتها، نتيجة لانقلاب غزة، كما أن أصبحت اسيرة لحركة السياسة الرسمية للرئاس، فباتت تحركاتها محسوبة بميزان من ذهب، ولذا لم يكن مفاجئا ابدا، ان تحشد حركة فتح في أي مهرجان احتفالي عشرات آلاف أو مئات آلاف في ساحة المقاطعة برام الله لاستقبال عودة الرئيس او لاحياء ذكرى وطنية، الا أنها لا يمكنها أن تحشد مئات أو عشرات المئات لأي مواجهة مع المحتل، رغم مخططاته التي لم يسبق لها مثيل..

منذ اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، حدثت 3 مواجهات كبرى مع سلطة الاحتلال، جميعها كان في "زمن الخالد ابو عمار"، بدأت بمواجهة شعبية ومسلحة عام 1996، معروفة بهبة النفق..ثم تلتها مواجهات كبيرة بعد بدء البناء في مستوطنة جبل ابو غنيم، ادت لخلق حركة شعبية خاصة..وكانت الثالثة عام 2000 لرد العدوان اللاسرائيلي، ثم تطويره لمواجهة شعبية تخللها عمليات عسكرية مختلفة..

وبعد اغتيال الزعيم ابو عمار، وانقلاب حماس، اتجه المشهد الفلسطيني في الضفة الغربية الى حالة تبدو وكأنها "تعايش سلمي شامل"، مهما حدث من قبل الطغمة الفاشية، التي استغلت تلك الحالة "الانكسارية" لتنفيذ أوسع مخطط تهويدي في القدس المحتلة، واوسع عملية استيطان في الضفة الغربية..

ورغم ما لدى الشعب من طاقة كامنة كفيلة لو سمح لها الانطلاق لقلبت المعادلة رأسا على عقب، الا أن حسابات خاصة تفرض قيودا لا بعدها قيود لتكبيل أي فعل شعبي مقاوم، وبالتأكيد فإن عجز القوى الفلسطنية المختلفة ساعد كثيرا في الحفاظ على حالة الانكسار السياسي المواجه للمحتل خططا ونشاطا..

والآن، عادت دولة الكيان الاحتلالي وطغمتها الفاشية الحاكمة، لممارسة اعلى درجات الاستخفاف والاستهتار بالشعب وقيادته وقواه، بما اعلنته من خطط تهويدية واستيطانية في القدس العربية والضفة المحتلة، وكأنها تعلم أن حدود الفعل الفلسطينية مهما علا الصوت والصراخ لن تخرج عما كان..

ولكي لا نبقى اسرى الملامة الدائمة، نطالب القيادة الرسمية أن تفك طوق الحصار المفروض على المواجهة الشعبية، وأن لا تذهب لمجلس الأمن، مكتفية بارسال وزير الرئيس الأول ومسؤولي امنها لاداء الصلاة في المسجد الأقصى، وتقبيل من صادفهم وجوده، مع ابتسامات وكأنها ابتسامات "الفاتح" صلاح الدين..!

المطلوب من حركة فتح، وقبل غيرها ان تخرج منتفضة بكل طاقتها في القدس والضفة لمواجهة المخطط، وبالتأكيد لن تتركها القوى الأخرى وحيدة، فهي من يحكم ومن يتحكم في المشهد بالضفة المحتلة، وهي مسؤولة قبل الآخرين أن تخرج قيادتها المركزية، للميدان كما كان في زمن الخالد، تلك البداية قبل خطاب مجلس الأمن..ولعل عالم اليوم سيكون له موقف مختلف كليا عما كان في المواجهة الكبرى عام 2000 وما تلاها، كون المؤامرة الدولية آنذاك كانت لاستغلال المواجهة في الخلاص من الزعيم نهجا وحضورا..

المواجهة هي الحل..دون ذلك سيبقى الصراخ الدائم..والذي بات سخرية لكل مستمع وقارئ..ان الوضع سينفجر لو أقدم نتنياهو على فعل ذلك..ويفعل ولا ينفجر شي لا منهم ولا بهم سوى فقاعات كلامية..

لا نريد انفجاركم..بل نبحث غضبكم..لكنه غضب حقيقي وليس تمثيلي..

الفرصة أكثر من مناسبة لقلب الطاولة حقا على المحتل وقيادته..للانطلاق نحو ترسيح حق شعب وقطع دابر محتل..اغضبوا بجد وهذا كاف لو كان بكم قدرة للغضب الوطني وليس لغيره!

ملاحظة: ربما بات ضروريا أن يصدر الرئيس محمود عباس قرارا بوقف أي تصريح حول التهديدات الكلامية..كتلك القائلة سنتوجه الى كذا وكذا ..الجعجة ضررها أكثر بكثير..بيكفي!

تنويه خاص: نتنياهو يقول ان "السلام المتسرع كان سيجلب حماس الى تل أبيب"..يا ريت زوج سارة يحكي كم سنة يحتاج "السلام غير المتسرع" لكي لا تصل حماس الى منزله ايضا..لكن الحق مش عليك!

لتشكيل "تيار وطني" لمواجهة خطر "القطبية الانقسامية"!

كتب حسن عصفور/ فتحت "الزيارة الرمزية" للوزير الأول د.رامي الحمدالله، الى قطاع غزة جروحا سياسية أكثر عمقا مما يبدو على السطح، وكشفت أن "ازمة الانقسام" و"ثقافة الانقلاب" باتت وكأنها "تكوين ثقافي – نفسي" عند البعض الفلسطيني، سواء علموا بتلك أو لم يعلموا، وتعامل رئيس "حكومة الرئيس" مع الحالة السياسية في القطاع وكأنه زائر في عجلة من أمره، ولذا لم يكن مفاجأة اطلاقا رد الفعل الشعبي في القطاع على تلك "الزيارة"، بل وأن تعلن حركة فتح تنظيم الرئيس والتي كانت متشوقة الى حد الخيال لعودة "الشرعية" الى القطاع، مقاطعة الزيارة نتيجة "الاستهتار" الذي تتصرف به تلك الحكومة نحو أهل القطاع، وما هو به من كوارث..

وبالتأكيد، لم تتصد حركة "حماس" لذلك الاستخفاف الحكومي، كونها تعتقد أن ذلك سلوك ربما يصب في مصلحتها، وتصرفت بـ"انتهازية سياسية فريدة"، ظنت، وسيخيب ظنها قريبا جدا، انها ستكون هي حاصلة ردة فعل، الغضب الشعبي على حكومة عباس، وحاولت أن تكسب شكلا "الحكومة"، فيما تعمل من تحت الطاولة على حصد "ثمار الغضب"..

من أهم النتائج لتلك الزيارة "الرمزية"، كما وصفها القيادي الفلسطيني الكبير ياسر عبدربه، أنها فتحت الباب واسعا لمناقشة المشهد السياسي، وما وصلت اليه واقع الانتماء الفصائلي وأزمة العمل التنظيمي العام، حيث انكشفت "خلفية الفصائل" بمختلف تكويناتها، فـ"الأزمة السياسية" استفحلت نتيجة "احتكار الفعل من قطبي الأزمة الوطنية"، وضعف مشاركة القوى الأخرى، والتي تبدو في حاله من "التيه السياسي" يماثل ما تعيشه القيادة الرسمية مع المسار التفاوضي..

والحديث هنا عن ضعف التأثير السياسي الفصائلي، لا يشكل أي مساس بدروها التاريخي، ولا بواقعها الراهن، لكنه بات مقيدا بطريقة استوجب فتح النقاش تجاه هل هناك ضرورة لبلورة "تيار سياسي جديد"، مشتقا من واقع التجربة السياسية الوطنية ماضيا وحاضرا، والخطر الذي بات قريبا من تهديد القضية الوطنية، واستفحال مخاطر استمرار سياسة "القطبية الانقسامية"، والتي تمثل تهديدا حقيقيا مكملا لمخاطر الاحتلال..

بالتأكيد تحاول بعض القوى بين حين وآخر، اطلاق ما يمكن تسميته مبادرات حراك سياسي، تنتهي بأسرع من زمن عرضها للاعلام، مع غياب شبه كامل للتفاعل الشعبي مع أي مبادرة حراكية فصائلية..وغياب التأثير للفصائل خارج "قطبي الأزمة الوطنية" نتيجة طبيعية للحصار وقبلها "جفاف حركة الابداع" في مواجة المخاطر العامة، سواء ضد الاحتلال او الاحتكار السياسي السائد، وكأنها ارتضت بدور المنتظر الى "حين ميسرة"..

ونتيجة لذلك، بات أكثر من ضرورة العمل على تشكيل "التيار الوطني" مستندا الى طاقة حراكية سياسية شابة، يدرك حقيقة المتغيرات الهائلة في السلوك السياسي، ثقافة ورؤية وممارسة، لقطع الطريق على من يقوم بنشر "ثقافة اليأس" و"الاحباط" التي تنتشر سريعا جدا وسط غالبية أهل فلسطين في الوطن والشتات، وذلك خطر يهدد القضية الوطنية، هذا الخطر يشكل رافعة لاستمرار الاحتلال وبقاء القضية الفلسطينية في مسالك تيه لكسر

"الأمل الوطني"، الذي فجرته الثورة الفلسطينية المعاصرة" بقيادة الخالد ياسر عرفات، وكل ما تجسد بقيادة منظمة التحرير والثورة المعاصرة..

ليس مصادفة أن الحراك الشعبي الفلسطيني في الضفة الغربية كان أدنى درجاته خلال الحرب العدوانية على قطاع غزة، رغم أنها الحرب الأكثر اجراما منذ النكبة الكبرى الأولى، وكان لها أن تزلزل الأرض فعلا تحت قادام الغزاة، لكن الحلم – الأمل الذي كان متوقعا، لم يصل الى ما يمكن ان يكون قوة اجبار لكسر شوكة المحتلين..

ولذا ليس مفاجأة ابدا ان يخرج رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان نتنياهو ليقطع الطريق على قيام دولة فلسطينية خارج نطاق "سيطرة اسرائيل"، وأكمل ترجمة تلك العبارة المشؤومة، وزير حرب الكيان بتلخيصه المسألة بأنها ستكون عملية لادارة الصراع " اقرأ دوام الاحتلال"، وأن المعروض هو قيام "حكم ذاتي محدود" في الضفة..

وبالتأكيد، ما كان يجرؤ هؤلاء الصهاينة الفاشيين من الحديث بمثل هذا الاستخفاف بالشعب الفلسطيني، لو كانت الضفة اشتعلت لهيبا ضد المحتل خلال الحرب العدوانية، بل أن السكوت العام على الجريمة الكبرى وصل الى تشجيع الطغمة الفاشية للتطاول على "تهويد القدس ومقدساتها"، وكأنها تعلم يقينا أن الثمن الذي سيكون لجريمتها السياسية لن يخرج عن تصريح مرير لوصف تلك الانتهاكات، او يخرج أحدهم ليصف تلك الجريمة بأنها تفتح "باب جهنم" وفي اليوم التالي تسير الأحوال مسارها الطبيعي بحثا عن امضاء يوم جديد..بلا جهنم وبلا يحزون..

الانكسار الوطني في الحراك الشعبي ضد المحتل في الضفة الغربية، وغياب قوة الفعل التغييري لسلوك وممارسة الانقسام في قطاع غزة، كان "السند الحقيقي" لاستمرار المحتلين في مخططاتهم وعدم الالتفات للغضب الكلامي المنتشر راهنا..

الحرب العدوانية على قطاع غزة، واستمرار المحتل في التهويد والاستيطان، فتحا جرح "العجز الفصائلي" ونوامهم السياسي، وهو ما يفرض العمل على بلورة "تيار سياسي وطني" يشكل "درعا وسيفا" لحماية المشروع الوطني الفلسطيني ومكتسبات الشعب التاريخية..

من.. كيف.. ماذا ..ما هو..ولماذا ..وأدوات غيرها ستفتح خلال النقاش الذي يجب أن يبدأ الآن لبلورة المطلوب نحو ذلك "التيار",,النقاش بذاته سيكون عامل استنهاض قبل التشكيل..فلسطين عطشى لقوة تغيير حقيقي وقوة حماية لشمروع وصل الى حافة "الهاوية"..هل من يقرع الجرس ويأخذ "راية التغغير حراكا وفعلا وممارسة"..هي "اللحظة التاريخية الأنسب" تنتظر "فارسها"!

وعله المسألة تأخذ بعين الاعتبار حركة التغيير الدولية نحو القضية الوطنية وكراهيا في دولة الاحتلال، لكن حركة "الاستثمار السياسي" ابهت كثيرا من حركة الانقلاب السياسي العام في سلوك ومزاج شعوب العالم نحو دولة الاحتلال!

ملاحظة: تصريحات بعض قادة حماس تثير الغثيان احيانا، كتلك القائلة أن "لا مقايضة بين اعمار غزة وتدمير الأقصى"..جملة اعتباطية لا أكثر!

تنويه خاص: ما يقال أن دول عرب تضغط على الرئيس عباس لسحب المشروع لانهاء الاحتلال من مجلس الأمن يحتاج الى توضيح..كي لا تصبح شماعة للهروب من الضغط الأميركي..اما الوضوح او الصمت..بالمناسبة ليحصل المشروع على الأصوات المطلوبة ثم تحدثوا!

ليه..يا "حماس"!

كتب حسن عصفور/ أحيانا تأتي فرصة تساوي ثقلها أغلى مجوهرات الأرض ثمنا، لمنح شخص او قوة او فصيل مساحة للتعبير تمنحه راحة سياسية لم تكن ببالة، خاصة وإن كان تحت ضغط مستمر لاتهامات لا حدود له، وقد يكون غالبها لا صحة لها..

ولعل ما حدث من عمل ارهابي كامل الأركان في سيناء ضد الجيش المصري، وسقط شهيدا من سقط، وجرح من جرح كان فرصة لا ثمن لها، لقيادة حركة حماس في قطاع غزة، لتعلن للشعب المصري أولا وللشعب الفلسطيني والعربي موقفا صريحا قاطعا أنها لم تكن ولن تكون مع أي طرف يلعب بـ"أمن مصر الداخلي والقومي"، وأنها لا تدين فقط أي عمل ارهابي ضد أمنها وجيشها واستقرارها، بل هي على استعداد كامل للعمل بكل السبل مع مصر الشقيقة الكبرى بما يحمي أمنها..

نعم..ربما لن تأتي فرصة خير من تلك كي تضع حركة حماس كل ما قيل عنها في الاعلام المصري، بغالبه كذب وبعضه صواب، أن "اخوانيتها" اقوى وأعمق من "فلسطينيتها، وكانت تلك الاتهامات تشعر الفلسطيني ومن يتابع مصر اعلاما وسياسية بـ"ألم خاص"، ليس لما لمصر من دور وقيمة في البعد القومي والتصدي للمشروع الاستعماري الذي كان يراد به تركيع الأمة لصالح قوى ظلامية غير قومية وغير عروبية، بل ما كان من تلك ما يصيب الفلسطيني، اي كان انتماءه بعصبية خاصة، لأن مصر للفلسطيني دولة لها مكانة لا مكانة لدولة مثلها، خاصة أبناء قطاع غزة، الذين يعلمون كم لمصر من خير عليهم هوية وقضية ومنفعة..مصر لكل العالم شيء ولأهل غزة شيء آخر..

نعم جاءت فرصة، ثمنها كبير من دماء أبناء شعب مصر، لكنها كانت فرصة لحماس لتعلن قاطعة أنها مع مصر الدولة والنظام، الحكم والحكومة ضد

الارهاب الأسود، وهي تضع كل ما لها من امكانيات للتعاون المطلق واللامحدود مع الجهات المصرية لمواجهة القوى الارهابية التخريبية..

بيان وتصريح كان له أن يعيد رسم ملامح كامل المشهد بين شعب مصر ودولتها وحركة حماس، وتكنس لمرة واحدة وأخيرة، مقولة الفئة الحاقدة بأن حماس تختار "الأخونة" على حساب "الفلسطنة"، كانت بضع كلمات كفيلة بإحداث نقلة نوعية – تاريخية بين حماس وشعب مصر وبين مصر وأهل القطاع، لتعزيز العلاقة الوجودية التاريخية، ولتعميق روابط عشق وتاريخ بين أهل "غزة هاشم" وهواهم المصري وبين شعب المحروسة..

ولم تكن حماس وقيادتها ستسدي بذلك خدمة لمصر ولا لشعبها، بل هي تقدم خدمة خاصة جدا للشعب الفلسطيني وقضيته، وتقطع الطريق على كل متربص بالقطاع وقواه، ومنهم حركة حماس تحديدا، ولكن سقطت حماس سقطة تاريخية بصمتها وتجاهلها واحدة من أكبر وأخطر عمليات الإرهاب ضد أمن مصر القومي والداخلي، وبالنتيجة ضد أمن فلسطين وقطاع غزة تحديدا..

لم يترك كارهي قطاع غزة من بين اعلاميين وسياسيين حاقدين وخبراء من كل ملة ولون تلك الفرصة تذهب هباءا، فكانت النيران تطلق من كل انواع القذائف والاسلحة الاتهامية ضد حماس، وبعضهم يذهب بحقده الى ما هو أبعد ليتهم اهل القطاع والفلسطيني كفلسطيني..

ارتكبت قيادة حماس واحدة من سقطاتها السياسية الكبرى، عندما لاذت بالصمت وكأن الذي حدث خبر لا صلة له بالشقيقة الكبرى، التي كانت قبل أيام فقط راعية لمؤتمر اعادة اعمار غزة، وقبلها راعية لمحادثات وقف الحرب والعدوان، وتستعد لاستكمالها، وكان شكر حماس لمصر الدور والمكانة على لسان نائب رئيس الحركة اسماعيل هنية مسجلا..فهل انقطعت السن القيادة الحمساوية التي قبل ايام اعلنت حرصها على أمن مصر ودورها

كان بالحكم من كان، لتدين ارهابا صريحا، أم أن لغة الشكر كان فعلا خجولا كاذبا..

باختصار شديد..خسرت حماس كما لم تخسر ولن تخسر، في سلوك اخواني مقيت وتصرف ظلامي غير مسؤول، وستدفع هي وأهل القطاع كثيرا ما لم تقم وفورا باعادة تقييم وتترك كل اخونتها وتعلن وقوفها مع مصر ضد الارهاب..

بامكان حماس ان تلعب دورا حاسما لو أرادت ذلك، ولكن إن اعتقدت لو لثانية أن خطاب محمد مرسي من السجن بأنه عائد الى القصر تكون قيادة حماس وضعت أول اصابع أرجلها نحو نهاية سوداوية..مصر في عهد الثورة الراهنة اقليميا ودوليا وعربيا ليست مصر حسني مبارك..

الفرصة لم تضع رغم الخسارة الأولية ..لكنها تحتاج قرارا من قيادة تعلن بشكل قاطع أن "فلسطين فوق الجماعة"..هل تفعلها أم تترك الباب لمن سيعمل لاحقا على حصارها فوق الحصار..وعندها لن يقال ان مصر تحاصر غزة..بل سيقال أن مصر تحاصر الارهاب..يا حماس!

ملاحظة: لا نعلم ما هي قيمة ان تعود مفاوضات القاهرة غير المباشرة مع دولة الكيان..ربما الأفضل تأجيلها الى حين اتضاح ملامح المشهد..فمصر الشعب والدولة ليسوا في مزاج الحديث الودي مع حركة صمتت على قتل ابنائها..بل هي باتت متهمة من بعضهم!

تنويه خاص: تصريح امين عام الرئاسة الفلسطينية حول اعمار غزة جانبه الصواب تماما..تحدث باسلوب يعيد للذاكرة طريق الاملاءات التي ملها الشعب الفلسطيني..

محاكمة اسرائيل هي الضمانة الأهم لمنع الحرب!

كتب حسن عصفور/ اعلان انطلاق مؤتمر "إعادة اعمار قطاع غزة" يمثل حدثا سياسيا خاصا، ليس كونه يبحث في جلب الأموال اللازمة لإعادة إعمار ما قامت به آلة الدمار الاسرائيلية فحسب، لكنه المؤتمر الأول الذي ينعقد في ظرف سياسي مختلف، من حيث عودة مصر الى لعب دور اقليمي متميز عما كان في مؤتمرات سابقة، ولعل ذلك برز جليا في آلية التنظيم والتحضير والمشاركين، حيث لم يكن هناك أي دور أو حضور خاص للولايات المتحدة، وستحضر كغيرها من المشاركين، بلا "امتيازات" حاولت سرقتها بغير وجه حق في سوابق سياسية..

وبلا أدنى شك، إن مصر تعاملت مع المؤتمر ليس بصفتها راع فحسب، بل تتعامل باعتبارها "أم الولد"، ولذا لم تناكف دولتي قطر وتركيا، ووجهت لهما الدعوة كون فلسطين فوق كل اعتبار، ولم تضع سلوك البلدين المعادي لثورة 30 يونيو معيارا للمشاركة، بل كانت مصلحة قضية فلسطين هي المعيار الأول، وعليه لم تدعو دولة الكيان الاسرائيلي لحضور المؤتمر، رغم الضغط الأميركي الكبير، وتهديد دول غربية بعدم الحضور في حال لم تدع حكومة نتنياهو، ومنها كندا، ولكن مصر أصمت أذنيها على "تهديدات" ساذجة، لم تأخذ بعين الاعتبار أن"مصر اليوم" ليست "مصر الأمس"..

وبالقطع هذا الحضور الاقليمي المصري يشكل رسالة طمأنة سياسية لمستقبل الفعل ما بعد المؤتمر، وعله يفتح الباب للجواب على التساؤل الذي يبرز فجأة ويطرح من جهات مختلفة، بعضها بحسن نية، وضمن مخاوف مشروعة، كالجامعة العربية مثلا، وغيرها يعيد ذات السؤال ولكنه بكل سوء النية فوق هذه الأرض، كالصحافة الأميركية، خاصة تلك المرتبطة بالدفاع عن دولة الكيان، ومنها صحيفة "نيويورك تايمز" التي نشرت تقريرا السبت بتساؤل: "ما فائدة الدعم دون ضمانات بعدم تكرار الحرب"؟!

والحقيقة أن السؤال الذي قد يبدو "مشروعا" بعد تكرار الحرب على القطاع مرات عدة، لكن السؤال الخبيث هنا، يتعلق الآن بمحاولة تحريضية لقطع الطريق على توفير الدعم اللازم، وهو فعل تحريضي من اعلام يتربط بخدمة دولة الكيان وحروبها العدوانية، والتساؤل هنا لا ينطلق من مشروعية سياسية بل محاولة تحريضية وفعل خبيث، لقطع الطريق على الحصول على الدعم المطلوب، أو تجفيفه بقدر الممكن..

ولو افترضنا أن طرح السؤال من جانب البعض مشروعا، فذلك يفتح الباب أمام البحث في الضمانات السياسية الكفيلة بردع الحرب العدوانية التي تقوم بها دولة الكيان بين حين وآخر، وعمليا منذ عام 2002 وحتى عام 2014 شنت دولة الكيان اربع حروب تدميرية ضد قطاع غزة، ارتكبت خلالها من جرائم الحرب ما لم تقم به دولة غيرها، ولكن المفارقة الكبرى، أنها لم تدفع ثمن تلك الجرائم لا سياسيا ولا قانونيا، بل ربما خرجت من حروبها أكثر "قوة سياسية"، بمحاصرة القضية الفلسطينية، وتحديدا في مرحلة الانقسام الأسود، والالتباس السياسي العربي خلال مرحلة الانتفاض والحراك، وما آل اليه المشهد السياسي العربي، كان بوابة لدولة الكيان للهروب من دفع ثمن الجرائم التي قامت بها..

ولذا وكي لا يصبح السؤال المشروع، بابا لفعل لا مشروع، يجب أن يكون ضمن المؤتمر الخاص باعادة الاعمار توجه سياسي – قانوني، وليس مالي فحسب، كي لا تتكرر حروب العدوان، والباب الأهم لذلك يجب أن ينطلق بتحديد الجريمة والجاني بكل وضوع وصراحة، وليس كما يحاول البعض الفلسطيني والغربي أن يتحدث عن الجريمة دون المجرم، وكأنها "جريمة لقيطة"، في محاولة لحماية دولة الكيان من دفع ثمن ما ارتكبت..

آن اوان استغلال التطورات الاقليمية، ونتائج الحرب التدميرية كي لا يتكرر ما حدث مع تقرير "غولدستون" الذي فتح بابا قانونينا دوليا لأول مرة لملاحقة دولة الكيان باعتبارها مجرم حرب، الا أن البعض ارتأى غير ذلك فقام بحسب التقرير تحت "تهديدات" لا تزال مجهولة حتى تاريخه..

وبعيدا عن مساءلة المسؤول، فما يريده الشعب الفلسطيني أن يتم تحديد البعد السياسي – القانوني قبل المالي، كونه الضمانة الوحيدة الرداعة لدولة الكيان وحكومتها الفاشية..وغير ذلك يصبح البحث عن المال ليس سوى فعل لـ"ذر الرماد في العيون"!

ملاحظة: نأمل ان يسد الرئيس عباس اليوم الباب الذي يبحث عنه كيري فيما يطلق عليه "استئناف المفاوضات"..امريكا تناور كي تحرف المؤتمر عن الحقيقة السياسية بأن "اسرائيل مجرم وليس شريك"!

تنويه خاص: مصر أمام اختبار كبير..النجاح سيكون قفزة كبرى لتعزيز مكانتها الاقليمية – الدولية..الأمة تنتظر حيوية "الشقيق الأكبر" فعلا وليس قولا!

مصر و"الدور الاقليمي" المنتظر!

كتب حسن عصفور/ منذ أن اسقط الشعب المصري حكم الجماعة الاخوانية في مصر، ولاحقا في المنطقة بكاملها، والانظار تتجه الى دور مصر المقبل، ليس فيما يعرف بـ"الشأن المصري"، بل لما سيكون لها من دور غاب سنوات طويلة في المنطقة والمحيط الاقليمي، ما فرض الاهتمام بثورة مصر الثانية والخلاص من "العهد الظلامي" الذي أريد لها أن يكون، وقطع الطريق على مشروع تقسيم المنطقة الاستعماري الجديد، من خلال اداة لا مصلحة قومية لها سوى تنفيذ ما تراه مصلحة الجماعة، وعبر اي طريق وسند..

وليس غريبا أن يكون الاهتمام بثورة مصر يفوق جدا الاهتمام بأي حركة تغيير عربية، بل أن ذلك الاهتمام والمتابعة شهد ما قد يكون لونا من الوان "الغرابة" السياسية" في المنطقة، حيث توافق ذلك الاهتمام والتأييد من نظم يمكن وصفها بالمحافظة جدا، بل واليمينية السياسية، الى قوى ثورية جدا،

يسارية فكرا وسياسة، قوى وانظمة اجتمعوا على الوقوف خلف مصر الثورة وقائدها عبدالفتاح السيسي..

ولم يكن ذلك الاصطفاف السياسي والفكري المتناقض في مظاهره العامة، سوى انعكاس لادراك "الخطر الحقيقي" الذي كان يتربص بالمنطقة ومصيرها، هوية وجغرافيا، ولولا 30 يونيو المصرية لدخلت المنطقة من المحيط الى الخليج في نفق شديد الظلامية السياسية والفكرية، ولفرضت أميركا وأدواتها "الاسلاموية" الاخوانية و"العثمانية الجديدة" نموذجا من التقسيم السياسي – الجغرافي لكل الدول العربية، وترسيمها كـ"أقاليم" تابعة تعين لهم الولاة والحكام وفقا للمصلحة وحدود الطاعة..

ولأن فشل المخطط التقسيمي لا ينتهي عند كسر أولى حلقاته، بل للعمل السريع لاكمال مطاردة كل تلك الحلقات، فذلك يتطلب اعادة صياغة دور مصر الاقليمي، بعدما غاب سنوات طويلة، منذ دخول الرئيس الراحل انور السادات في مرحلة "الانطواء الخاص" ثم الذهاب الى اسرائيل وتوقيع اتفاقية منفردة للسلام معها، فاختار "السلام مع اسرائيل، على حساب "العلاقة العربية"، فبدأت عزلة مصر ودخولها في حالة من "التشرنق السياسي"..

ولم تخرج من تلك المرحلة رغم اعادة "تطبيع" العلاقات بعد اغتيال السادات، ولم تعد لدورها الطليعي في قيادة المنطقة أو لدورها الاقليمي الذي كان خلال مرحلة الخالد جمال عبد الناصر، ما سمح لبروز 3 قوى اقليمية جميعها "غير عربية"، ايران، تركيا ودولة الكيان، وهي التي كانت تتطلع لعب دور "الحاكم العام" في المنطقة وفقا لمحاصصة سياسية كانت واشنطن تعدها بعد النجاح في تنفيذ مخططها التقسيمي الجديد، والذي بدأ باحتلال العراق وتقاسم "النفوذ" مع ايران فيه، واستغلت امريكا طبيعة النظام القائم في حينه لتقود باكبر عملية تزوير في ارادة شعب وتفرض بديلا للنظام "القمعي" نظاما طائفيا بامتياز كان لها ولايران الكلمة الفصل فيه..

ومن نموذج العراق حاولت واشنطن أن تفرض نظما طائفية بصيغ مختلفة، تحت مسمى اشراك "الاسلامويين" في الحكم، باعتبارهم قوة فاعلة، في أكثر من بلد عربي، كانت مصر وفلسطين نموذجه المباشر، ورضخ مبارك للطلب الأميركي ومنح الجماعة الاخوانية، والتي كانت تعيش عصرا اقتصاديا ذهبيا في مصر منذ فتح لها السادات باب العودة في صفقة سياسية لم تعد مجهولة، منحها حصة برلمانية كبيرة، الى أن تمكن من الاطاحة بهم لاحقا، ولكن واشنطن كانت تعد مخطط محدثا..

فيما "اذعن" الرئيس محمود عباس للطلب الأميركي واجرى انتخابات لم تكن ملائمة توقيتا للقوى الفلسطينية ، خاصة فتح، وكان يعلم يقينا أن الهدف منها هو اشراك الجماعة الاخوانية في فلسطين، والمعروفة باسم "حماس" في الحكم والحكومة، وكان لهم ما أرادوا، وتطورت الأحداث الى الخطوة الأهم من المشاركة الى الانقسام الوطني – السياسي، كا مقدمة لما سيكون في المنطقة تقسيما وتقاسما..

المشهد العربي العام تحرك سريعا، وحضرت كل من ايران وتركيا ودولة الكيان كل بطريقته في مشهد الحراك الذي اعتقدت واشنطن، انه فرصه لتحقيق مخططها العام، والذي طبخته منذ عام 1982، بدأت بمحاولة قطف رأس الثورة الفلسطينية في لبنان، بعملية غزو عسكرية اسرائيلية واحتلال أول عاصمة عربية، في ظل صمت عربي شامل، وبدأت غزوا مباشرا في ليبيا، وأوصلت الجماعة الاخوانية لحكم مصر وتونس، وحاولت سريعا التحرك نحو سوريا..

وبدأت المنطقة وكأنها في لحظة السقوط وفقدان الهوية، حتى كانت ساعة الصفر المصرية لانقاذ الأمة والمنطقة من أخطر مشروع استعماري في العصر الحديث..الا أن المشروع لا زال له جيوب واذناب، ولذا ما لم تتحرك مصر نحو استعادة دورها الاقليمي وفقا لتعاون وتكامل سياسي رسمي وشعبي عربي، لن يتم الحديث عن اسقاط المشروع الاستعماري بكامله

وازالة اخطاره، ومصر دون غيرها التي تستطيع القيام برأس الحربة لاسقاط مشروع هو الأخطر على كل ما هو عربي هوية وقضية ووحدة جغرافية..

ذلك الدور المرتقب يبدأ من صياغة سياسية جديدة للتحالف المطلوب، خاصة وان غالبية النظم الرسمية أدركت، وبعد أن تم دفع ثمن باهض، انها بلا مصر ليس سوى صغائر لا يمكن لها البقاء "دولا وكيانات بملامح وهوية"، وهو ما أدركته يقينا بعد ايصال الجماعة الاخوانية للحكم في مصر..وبعضها عاد مبكرا لرشده وانحاز فورا لثورة مصر..

مطلوب من مصر لحماية ثورتها، أن تعيد عمقها العربي ودورها الاقليمي، وخاصة في الملفات الشائكة..فلسطين، سوريا وليبيا، كما مطلوب من النظم الرسمية التي أدركت أنها كانت على مقصلة التقسيم أن تعي جيدا أن من "ليس له كبير من أهله ليشتري له كبير"، كما قال مثلنا الشعبي..ولذا عليها أن تعمل بكل امكانياتها لتدعيم مصر سياسيا واقتصاديا لتعود لها مكانتها، فهي وليس غيرها الضامن للأمن العربي والاقليمي بكل ابعاده..

مصر مقبلة، ومطلوب زيادة وتيرة سرعة العودة كي لا تنجح قوة الردة من استغلال التردد أو البطئ..!

ملاحظة: يقر جون كيري بحق شعب فلسطين في دولة..لكنه يعود لـ"الغنج السياسي" لربطه بأمن دولة الكيان..يا سيد كوكو هل لك وضع كل شروط الأمن وكيف لك توفيره مقابل دولة فلسطين..اذا عرفتها ووافق بيبي لك جائزة!

تنويه خاص: حادث سيارة في القدس نتج عنه استشهاد شاب ومقتل طفلة كان موضع اهتمام العالم ما فاق كل بيانات وصراخ مسؤولي السلطة وقواها..لعل في ذلك جرس تنويه لهم ..بأمل الا يكونوا بكم وصم!

من أجل الشرعية الوطنية..وليس من أجله!

كتب حسن عصفور/ قبل كل شيء يتوجب على الوزير الأول لحكومة الرئيس محمود عباس، وقبل أن يصل الى أرض قطاع غزة، أن يعتذر علانية، صوتا وصورة عن كل تصريح أساء به أو حمل بعضا من الإساءة للقطاع وأهله، وإن نسيها فتلك مصيبة، وأن تذكرها ولم يعتذر فالمصيبة أعظم، والاعتذار العلني الصريح هو أقل اشكال الاعتذارات التي يمكن قبولها من انسان اعتبر أهل القطاع، درجة ثانية في التصنيف الاجتماعي الفلسطيني، وقد يكون في الترتيب الثالث، بعد سكان القدس والضفة الغربية..

وبعد، واجب استقبال "حكومة الرئيس – التوافق"، بما يليق بتاريخ القطاع في احتضان "الثورة والشرعية"، فأي حفاوة سياسية هنا، ليس لشخص القادم، وزيرا أول أو وزيرا، خاصة بعد أن اصر أن لا يحضر الى أرض العزة الوطنية والكرامة، إلا بتصريح من دولة الاحتلال، الأمر الذي يشكل "وصمة سوداء" في مسار حكومة يتمنى كل فلسطيني رحيلها أمس قبل اليوم، واليوم قبل الغد، لأسباب لا حصر لها، الا أن الواجب الوطني أولا، وتمسكا بالشرعية الوطنية ثانيا، تستوجب احتضان "القادمون من الخلف" يوم الخميس 9 أكتوبر (تشرين الثاني)..

الخروج الوطني العام، فصائل وقوى وشخصيات وجماهير حاملين راية واحدة هي راية فلسطين، وصور الخالد ابو عمار، والرئيس محمود عباس ونماذج للتدمير في الحرب العدوانية الأخيرة، ومئات آلاف لو خرجوا سيكون ذلك الرسالة الأولى لكل من حاول "خطف الشرعية" بشقيها السياسي والأمني، وتأكيد حاسم قاطع، بأن قطاع غزة هو القلب النابض لروح الثورة والشرعية، وتأكيد لا شكوك حوله أبدا، أن "الشرعية والثورة مستمرة"..

كما أن الخروج الحاشد جدا، رسالة الى الحمدالله وحكومته ايضا، أن القطاع يتمسك بالشرعية خيارا واحدا حاسما، مهما كانت مساوئ الحكم والحكومة، فهم زائلون حتما، وراحلون قطعا، ومن يبقى الوطن وممثله الشرعي الوحيد،

ولذا فأي ترحيب بـ"الوافدين" الى القطاع من الجناح الشمالي في "بقايا الوطن"، ليس لشخوصهم سواء استحق البعض منهم أم لا يستحق، لكنه إحترام للذات الفلسطينية و"الذات الوطنية"، والتي كادت أن تذوب في سياق "القطار الانقلابي" الأسود، ولذا فكل خطوة شعبية ورسمية ستكون شوكة في ظهر الانقلاب والانقلابيين، مهما كانت مسمياتهم في شقي "بقايا الوطن"، وليس في القطاع وحده، او من حماس وحدها، فهناك فئة سياسية ضآلة رعت الانقسام بأشكال مختلفة وتحت أسماء مستعارة..

ولذا لا يجب أن يعرض أهل القطاع، من بيت حانون الى رفح، أي مطلب للحكومة الوافدة لعقد اجتماع في غزة، لساعات محدودة، تقل عن زيارة وفود تضامنية تأتي لتتنفس هواء القطاع ليلا، وتتحسس هموم من لا يجد مأوى للنوم بعد تدمير كل ما كان له، مشردين داخل وطنهم، وسيحرم الوزير الأول من تلك اللحظة الانسانية الفريدة، برؤية متشرد وبلا مسكن، ولكنه يتمسك بالشرعية وكرامة الوطن، ما يفوق كثيرا فئة تتحدث عن "الوطن" وهموم الوطن، دون ان تعاني منه الا ما يعكر مزاجهم على حاجز
اسرائيلي..سيخسر الوزير الأول كثيرا تسجيل لحظة "التوحد" بين "الذات الإنسانية" و"الذات الوطنية" عند من ينتظر البرد والشتاء دون أن يعرف أين سيكون..ليته يقرأ بعضا من أدب الثورات والشعوب، أو ان يعود لقراءة شعر الثورة وأدبها، عله يشعر ببعض ممن سيزروهم لسويعات د.رامي ووزراء حكومة الرئيس..

بالتأكيد، نعتقد أن "الوفد" لزيارة القطاع، سيذهب لتفقد منزل الخالد ياسر عرفات، ومقر الرئاسة المعروف باسم المنتدى، ومنزل الرئيس محمود الشخصي، وللعلم هو أول منزل للرئيس فوق أرض فلسطين، منذ أن غادر واسرته صفد، لذا له مكانة خاصة، وبالتأكيد، وقبل الوصول الى مقر مجلس الوزارء سيمر لقراءة الفاتحة عند مقر "الجندي المجهول" عن روح كل شهيد سقط رافعا راية الوطن، وحتما لا ينسى الوزير الأول، انه دون دماء شهداء

الوطن، ما كان له أن يكون وزيرا أول، أو زيرا من اصله، فلا كيان ولا دولة الا وكان ثمنها دماء أشرف من في بني فلسطين، وأكرمهم..

صحيح، لماذا لا يبادر الوزير الأول بمبادرة "غير تقليدية"، ويعلن تعليق الاجتماع الى يوم آخر في رام الله، ويتنقل مع الوزراء للإطلاع على ما تسمح به ساعات الزيارة والتصريح الاسرائيلي لرؤية القطاع كما هو وليس بكاميرا المحطات التلفزية، أو صور المصورين مهما برعت..

يمكنه أن يركب باصا خاصا ويتفقد آثار العدوان، او ما تبقى من القطاع م

من قيادة "حماس" الى "د.رامي"..شكرا!

كتب حسن عصفور/ ربما لو احسنت قيادة "حماس" في قطاع غزة، واجهزتها متعددة الأسماء، قراءة غضب ابناء فتح، وهموم أهل القطاع من سلوك وممارسات حكومة الرئيس محمود عباس ووزيره الأول، لاكتفت بنشرها دون اي تعليق، ولكانت وحدها كافية لإدانة سياسية لما يسمى في "بقايا الوطن" بـ"حكومة التوافق الوطني"، رغم أنه لا يوجد من سلوكها ما يتسم وتلك الصفة، بل انها لم تعد على صلة بواقع المشهد السياسي في جناحي "بقايا الوطن" وحشرت نفسها ضمن مناطق محددة، باتت معلومة لأهل "البقايا" من الوطن المغتصب احتلال وسياسية وحكما..

فمنذ الزيارة التي قام بها وزير أول الرئيس عباس الى بعض من قطاع غزة، والقطيعة تتسع بسرعة فائقة، تفوق كل التوقعات، بين ما يسمى "حكومة توافق" وأهل القطاع، وبلا تمييز بين الانتماءات، وحتما هناك من يكن كل الاعتراض لها ايضا في مناطق بشمال "البقايا"، وفي القدس الشرقية المحتلة التي يتم التغني بها بلا انقطاع، وتترك ايضا بلا انقطاع لكل اشكال البطش والتنكيل والتهويد، دون ان تهتز ارداف من هم في سدة الحكم والحكومة،

وتقوم دولة الكيان وعصاباتها الارهابية، بكل ما يحلو لها دون أن تجد فعلا حقا يرهبها عن القيام وارتكاب المزيد من جرائم توصلها الى محكمة جنائية دون عناء أو محام "فهلوي"..

وزير الرئيس الأول، حضر الى قطاع غزة، ولم يكلف نفسه عناء زيارة ديوان أي من عوائل فقدت عشرات من ابنائها لتحافظ على شرعية التمثيل وحضور القضية الوطنية، بل لم يجد وزير اغلرئيس الأول دقائق للنظر على "آثار" الجرائم اللانسانية التي تركتها اسلحة الطغمة الفاشية، في حين وجد ساعات طوال لتناول أشهى المأكولات البحرية وما جاورها في منزل القيادي الحمساوي اسماعيل هنية، ولم يجد معه أي من قيادات الفصيل الذي أحضره لموقعه الوظيفي، ولم يكن يوما يرد في مخيلته، لأسباب يعلمها هو قبل الآخرين، امضى ساعات في منزل هنية، بدل أن يذهب ليعتذر لعوائل الشهداء في مناطق القطاع ويشاركهم كلاما ببعض مصابهم..

ولأن حركة فتح، تعلم يقينا انها "ام الولد" فلم تأخذها رهبة اللحظة المشوهة بقدوم من يفترض انه ممثل الشرعية الفلسطينية، الغائبة عن القطاع منذ يونيو (حزيران) 2007، لسبع سنوات هي الأكثر عجافا منذ اقامة أول سلطة وطنية فلسطينية، فقاطعت الزيارة والزائر وأعلنت ذلك بلا أي رهبة من حمللات جاهزة دوما لاصدار التهم لكل من لا يكون على مقاس "أولي الأمر"..

واختار وزير أول الرئيس، أن يمضي ليلة هادئة في فندق مطل على بحر غزة، بعيدا عن "النكد والتنكيد" وطلب ومطالب قد تنغص عليه ما لذ وطاب مما تناوله قبل ساعات..

بالتأكيد لم يكن طموح أهل القطاع، المنتظرين "مبعوث الشرعية"، ان يجلس اليهم ويأكل مما تيسر لهم من طعام المساعدات للمشردين، او يشرب فنجان قهوة في ديوان آل النجار أو آل الاسطل الذين فقدوا لوحدهم ما يزيد عن مائة شهيد..نعم يا دكتور انه رقم أكثر من"100" ويزيد من عائلتين لا غير، لم

تسرق لحظات من "وقتك الثمين جدا" في الاستمتاع ببحر القطاع، الذي افتقدته عندما كنت تحضر بوظيفتك في لجنة الانتخابات، بينما نراك تجد وقتا ويزيد لزيارة بعض اسر شهداء شمال "بقايا الوطن"، وهو واجب عليك وحق لهم ايضا!..

ولأن زيارة وزير أول الشرعية كانت "حدثا" لن ينساه أهل القطاع قط، ولك ان تضع ما تشاء من صفات لماذا لن يسنوها، فهم ايضا لا زالوا ينتظرون "عهدا ووعدا" قلته لهم انك ستحضر فورا بكل اركان حكومة الرئيس الى قطاع غزة، حاملا بشائر اعادة اعمار القطاع، ومضت الأيام ويبدو أن كلامك في القطاع كان من "الزبدة" رخيصة الثمن، فذاب سريعا وتبخر قبل أن تغادر بيت حانون..

وباعتبار أن اهل القطاع "عاشقون للشرعية" و"كارهون للإنقسام"، لم يقفوا مطولا أمام تلك الزيارة، رغم ما لحقها من "عار" ستحفظه الذاكرة الوطنية.. وقفزوا الى الأمام، باحثين عن حل لما يعترضهم من مشاكل قد تصل الى حد الكوارث، وكان من ضمن ما كان قضية باتت تعرف اعلاميا بـ"قضة أميرة"، صاحبة الحل والربط في العلاج الخارجي أو التحويلات الطبية، كتب البعض "الفتحاوي" ولا غير ابناء فتح من كتب، عن مشاكل تستحق البحث، وبدلا من الاستجابة، ولو شكلا، لما اثاره هؤلاء، امر وزير الرئيس الأول، وزير الصحة ليصدر بيانا يستخف بكل من اعترض وعاتب ولام سلوك تلك الطبيبة، بل ووصل الأمر به ليتهم من تحدث شاكيا بقوله في بيان خاص دفاعا عن "الأميرة" بأن من يقف وراء الحملة "المتضررون ليس من المرضى وإنما من كانوا يستغلون المرضى والذين لم يرق لهم العمل المنظم"..

ويبدو أن كاتب البيان، لم يكلف نفسه عناء قراءة ما نشر ويبذل جهدا ليعرف اسماء من نشر ايضا، وقال ما قال، وهو لايعلم أن أول من تحدث اب لابن مريض، كان نقيبا للصحفيين في القطاع، ومراسلا لأحد كبرى الوكالات العالمية، وآخر صحفي من "عتقية" ابناء فتح، وعضويته في الحركة اقدم

كثيرا من عضوية الوزير الأول بها، وقبل كل هؤلاء، كان بيانا من السيدة آمال حمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والشخصية القيادية الفتحاوية الوحيدة، التي كسرت قرار قيادة فتح بالقطاع وخرجت لاستقبال وزير الرئيس الأول، اصدرت بيانا وذكرت بالاسم تلك "الأميرة" وكوارثها، بل أن السيدة آمال حمد هي من تحدث عن "الوساطة والمحسوبية"، فهل تنطبق اتهامات بيان الوزير على هؤلاء..

يا د.رامي، كان لك أن تكسب ود الغاضبين ببيان أكثر رحمة ومودة، وتأكد انك لو أعلنت انك ستحقق فيما كتب، لربحت ما خسرته اضعافا بزيارة "أكل السمك" اياها..ولكن يبدو أن هناك وراء الأكمة ما وراءها فكان بيان وزارتك ليدافع عن شخص وليستمر في خسارة ما يقارب مليوني شخص..

وبعد.. سترسل لك قيادة "حماس" حتما برقية تقول لك فيها: شكرا يا د.رامي..ما فعلته بلحظات قصيرة جدا، لم ننجح في فعله طوال سبع سنوات..!

ولكن لماذا تصمت الرئاسة على من يستخف بقطاع غزة ,اهله الى درجة غير مسبوقة..وإن صمتت الرئاسة، لماذا تصمت قيادة فتح ولجنتها المركزية..هل هان قطاع غزة عليكم الى هذا الحد كي لاتغضبوا "الأميرة"!

ملاحظة: الارهاب في سيناء ضد مصر وجيشها يفرض على قيادة حماس بذل كل جهد ممكن لإظهار انها "فلسطينية الانتماء والهوى" فعلا..وهي تعرف كيف يكون وكيف تساعد مصر لو قررت!

تنويه خاص: مجددا قطاع غزة سيدفع ثمن جرائم وارهاب لا ذنب له بها..اغلاق معبر رفح الى اجل غير معلوم..وكأن الحكاية كانت ناقصة..هل تتدخل "الشرعية" لايجاد ممر آمن في سيناء لأهل القطاع بدلا من الاعتقال الجماعي المنتظر!

من يعلون اليهم..!

كتب حسن عصفور/ في ظل محاولة وزير خارجية أمريكا كيري السعي لبلورة "مؤامرة" جديدة تحت مسمى استئناف المفاوضات، جاء وزير الحرب لدولة الكيان العنصري موشيه يعلون، ليعلن حقيقة الأمر الذي يعملون له، أن لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وإنما "حكم ذاتي منزوع السلاح"، "وسيطرة أمنية اسرائيلية كاملة جوية وبرية"..والأهم ما كشفه بأنهم لا يعلمون لـ"حل الصراع مع الطرف الفلسطيني بل لإدارته"..

ربما سيضع بعض عشاق العبث السياسي قطعا من "الزفت الأسود" في الأذن أو على العين كي لا يقرأوا أو يسمعوا تلك الأقوال، ويصرون على السير في طريق "التيه السياسي" القائم منذ مؤتمر "أنابوليس" في واشنطن عام 2007 وحتى ساعته، وجربوا خلالها كل ما يمكن لهم تجريبه علهم يخرجون بورقة تمكنهم من الادعاء كذبا وزورا أن "الحل السياسي ممكن"، مع دولة الكيان..

وسواء قرأ أو سمع هؤلاءأو لم يفعلوا، فذلك لن يلغي الحقائق السياسية الجديدة، التي تحدث عنها وزير الحرب وقبله رئيس حكومة الكيان، فما قاله يعلون هو ترجمة موسعة لما تحدث عنه بيبي نتنياهو في خطابه قبل ايام، أن أي حل سيكون مرتبط بـ"ترتيبات أمنية موسعة"..

ولأن يعلون غير ذي صلة باستجداء الآخرين، فتم ترجمة الموقف صريحا، لا دولة، لا حل للصراع، بل احتلال للأبد، وأكثر اتهم آخر الرجال الباحثين في "تسوية أي تسوية" بأنه لا يريد حلا..

هل هناك ضرورة للمضي قدما في القول أن كلام يعلون هو موقف دولة الكيان وحكومتها، منذ عام 1996، يوم أن تم أحضار نتنياهو لرئاسة الوزراء لتدمير اتفاق اسلو، وافتخر الرجل بأنه نفذ المهمة على خير ما يكون عام 2001، في تصريحات مسجلة صوتا وصورة، وأكمل شارون وعصابته اغتيال الخالد ياسر عرفات لدفن عملية السلام والتخلص منها نهائيا..

ومع كل الحقائق تلك أصر البعض على السير وفقا لحسابات ليست نتيجة "واقعية سياسية"، بل جاءت في سياق آخر، ولنترك جانبا بحث مسار الضياع الطويل، ونتوقف أمام الحقائق – الوقائع الجديدة، التي اطلقها نتنياهو في الأمم المتحدة، والآن يعيد توضيحها بشكل لا يوجد به أي التباس أو سوء فهم أو ترجمة..فهي تصريحات لصحيفة عبرية، وبلغة غاية في الدقة السياسية..لا حل ولا يحزنون ..احتلال مستمر ودائم..مع رفض ابو مازن لكونه لم يقبل بعد أن يصبح "رئيس روابط الاحتلال"، ويبحث عن دور مختلف..

ولأن المؤامرة لا تتوقف، يعمل كيري على القيام بنشر خدعته ببحث "افكار" لاستئناف المفاوضات، وهي في الحقيقة لقطع الطريق على أي انتفاضة سياسية فلسطينية، أصبحت كل الظروف مهيأة لها، بل أن الجو السياسي العام، محليا واقليميا ودوليا، لم يكن موائما للإنتفاض السياسي على دولة الكيان سياسة وممارسات كما هو اليوم..

فالوضع الداخلي الفلسطيني يصل الى حد التطابق الى ضرورة الانتفاض على ما هو قائم، فيما التحولات الإقليمية تمنح القيادة الفلسطينية فرصة لفعل كل ما يجب فعله ضد المحتل دولة وأداة، بينما فتحت الدول الاوربية ابوابا من "الأمل السياسي" لم يكن متوفرا منذ أشهر، ليس فقط أمام الاعتراف بـ"دولة فلسطين"، بل تجاوزه لتغيير ثوري نحو ملاحقة المستوطنين باعتبارهم "فئة ارهابية"، وقد يبدو ذلك الموقف "متطرفا" قياسا بموقف البعض الفلسطيني..

وربما فات "الفئة الغاوية"، أن الاتحاد الاوروبي سبق وله أن اعتبر الأعمال والنشاطات الاستيطانية من "جرائم الحرب"، اي أن العالم تقريبا مع فلسطين الدولة والخلاص من الاحتلال، فيما عدا الولايات المتحدة، والتي يبدو أن "الفئة الغاوية – الضآلة" لا تقيم وزنا لموقف سوى لموقفها..

بعد تصريحات يعلون، يصبح اي حديث عن العملية السياسية مع هكذا حكومة "خيانة سياسية وطنية تستوجب المحاسبة"..انتهى الدرس يا سادة..كنتم أذكياء أم أغبياء..لا مجال ولن يسمح للعبث بعد كلام لا بعده كلام..

ومن يستمر في لعبة امريكا الجديدة يصبح جزءا من "روابط الاحتلال" التي يريدها يعلون..

الخيار لكم، فأين تكونون: مع شعب يبحث خلاصا من الاحتلال أم جزءا من "روابط الاحتلال"..فلا منطقة وسطى بينهما!

ملاحظة: من هزلية بان كي مون أنه تحدث عن الجرائم التي رآها وكأنه ليس امينا عاما للأمم المتحدة..انت من يملك المحاسبة لو كنت تريد..لكنك موظف تأثر انسانيا بمشهد لم يره منذ زمن..لكن "الفيلم التراجيدي" انتهى بعد مغادرة سينما القطاع..اخجل!

تنويه خاص: لا زال الشعب الفلسطيني ينتظر فعلا رسميا لتقدير مقاتلي الحرية في مجلس العموم..مش غريبة حالة التجاهل تلك..تكريمهم شرف لمن يكرمهم وليس العكس!

نريدها منطقة "آمنة" ..وليس منطقة "عازلة"!

كتب حسن عصفور/ تحاول بعض الأطراف المشبوهة سياسيا، ان تربط بين ما سبق لدولة الكيان الاحتلالي عرضه على مصر عام 2004، باقامة "منطقة عازلة" على حدودها مع مصر، وما يحدث الآن من تطورات ترمي الى خلق منطقة مصرية آمنة على الحدود مع قطاع غزة، وتعمل تلك الأطراف، والتي تقف خلفها وسائل اعلام الجماعة الارهابية في الدوحة ومصر وبعض فلسطين، تحت مزاعم مختلفة ومتعددة، لكن الحقيقة فيها ليس

سوى خلق حملة تشويه لموقف مصر بعد الثورة التي اسقطت حكم الجماعة ومخططها التقسيمي..

من حيث المبدأ، لا يوجد أي رابط أو صلة بين مقترح دولة الكيان عام 2004 وما يحدث الآن، لا من حيث الهدف ولا من حيث التنفيذ، فما سبق أن طالبت به حكومة شارون في حينه، وعشية اغيتال الخالد ياسر عرفات، وعرض خطة شارون اعادة انتشار قواته من قطاع غزة، فيما عرف لاحقا وتحديدا عام 2005 بخطة "الانسحاب الاحادي"، فالمخطط الاسرائيلي في حينه كان يهدف اساسا لحفر قناة مائية على طول الحدود بين القطاع ومصر، للقضاء على الانفاق، وهو ما رفضته مصر جملة وتفصيلا، رئاسة وأجهزة سيادية، انطلاقا من ادراكها لطبيعة العلاقة التاريخية بين القطاع ومصر..

ف القطاع لم يكن في ذلك الزمن محل شبهات أمنية تستخدمه بعض الأطراف "المشبوهة" للمساس بأمن مصر، بل لم يكن الأمن المصري القومي تحت طائلة الخطر كما هو عليه الآن، وكان القطاع جزءا سياسيا من الشرعية الفلسطينية، وليس تحت واقع انقسام سمح لبروز قوى فلسطينية "ارهابية" تكن لمصر عداءا علنيا، بل أن هناك ارتبط امني بين أجنحة تسكن القطاع وقوى ارهابية تقوم راهنا بحملة تخريب وارهاب ضد أمن مصر القومي..

ما رفضته مصر عام 2004 كان من اجل فلسطين، وفي سياق مشهد عام لا يشكل تهديدا للأمن القومي المصري، ولذا من يحاول الربط بين ذاك وهذا ليس سوى ادوات تبحث استمرار الارهاب ضد مصر وأمنها القومي، واستخدام القطاع كقاعدة خلفية للتآمر على مصر، ما يعني اشاعة جو العداء من الشعب المصري لأهل القطاع..

وبعيدا عن الكذب الذي تمارسه تلك الأطراف التي تسعي لتمرير مخطط التقسيم العام في المنطقة، وتلقت ضربة قاصمة بثورة مصر الثانية، فإن انشاء منطقة أمنية مصرية على الحدود مع قطاع غزة، لا يشكل مساسا باي مصلحة فلسطينية، بل ربما العكس تماما سيكون ذلك خدمة لفلسطين ولأهل

القطاع، من الناحية الاستراتيجية، ولقطع الطريق على الارهابيين من التخفي تحت ستار فلسطين، أو بعض الكارهين لفلسطين في مصر تحت ستار "المصلحة القومية"..

ولكي يتم وضع اساس عملي لتبيان تلك "الفائدة الاستراتيجية" لفلسطين وأهل القطاع، ربما بات ضروريا تشكيل لجنة فلسطينية مصرية عليا لبحث مضمون وجوهر العلاقة المستقبلية في ضوء هذا التطور، والبحث في انشاء لجنة "امنية خاصة" منتفرعة منها، للتعاون في منع استخدام القطاع من اي طرف ضد الأمن القومي المصري، وذلك لا يعني المساس أو التدخل في الشكل الذي لمصر حق تنفيذ واقامة تلك المنطقة الأمنية، ولكن البحث هنا عن ايجاد سبل للتعاون من جانبي الحدود، خاصة وأن حركة الانفاق تمتد على الجانبيين..

أهمية الاقتراح تكمن في توجيه رسائل متعددة، منها قطع الطريق على محاولات الارهابيين وداعميهم في استغلال الحق المصري للتشويه وتحويله الى باطل، وتبيان حقيقة الهدف والآلية، وأن تلك الخطوة لا يوجد بها أي مساس بمصالح أهل القطاع لا حركة ولا تبادلا تجاريا..

ويمكن لتلك اللجنة أن تقدم طمأنة مباشرة بخصوص كيفية التعامل مع معبر رفح والمرور بين غزة الى مصر باعتبارها البوابة الوحيدة نحو الخارج لأهل القطاع، ولا نعتقد أن الطرفين سيعجزان عن ايجاد آلية مناسبة لحركة المرور لما يقارب مليوني انسان..

كما أن اللجنة المشتركة يمكنها أن تشكل فرقا للتعاون في البحث عن منافذ الأنفاق من الجهة الفلسطينية، خاصة وأن حماس اعلنت استعدادها للتعاون لخدمة أمن مصر القومي، وهي تعلن ايضا أن قواها الشرطية والأمنية باتت تخضع لوزير الداخلية الذي هو وزير أول الرئيس محمود عباس، ومنها سيكون الاختبار الحقيقي الأول لما تعلنه حماس، لجهة الالتزام بحكومة

التوافق، وانها ستكون جزءا من آلية تعاون مع مصر لمواجهة اي تهديد لأمن مصر القومي..

وبالتأكيد، فاللجنة المشتركة ستساهم عمليا في ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحويل الخطة المصرية على الحدود لتكون "منطقة آمنة" وليس "منطقة عازلة" مع القطاع وأهله، بل يمكنها أيضا ان تواجه قوى الارهاب والتطرف بفعل تعاوني، وتقطع الطريق على أي محاولة تقوم بها القوى الارهابية، امنا وسياسة واعلام لاستغلال الحدث المصري وتحويله نحو مسارات أخرى، ضمن حملة اكاذيب لا يجب الاستخفاف بها، خاصة في ظل الحالة الفريدة لطبيعة قطاع غزة..

وبلا شك فاللجنة المشتركة ستكون رسالة واضحة أن لا مساس بالمقاومة، وأن الانفاق التي تستخدم للنيل من أمن مصر القومي ليست هي انفاق لخدمة المقاومة..وحتما فالعقل المشترك لن يصل الى طريق مسدود في تعزيز قوة الشعب الفلسطيني، عسكريا وسياسيا..

لعل المبادرة تأتي من الرئيس محمود عباس وحكومته، بالطلب من مصر تشكيل تلك اللجنة التي تحمل بعدا امنيا وآخر سياسي..وبالتأكيد لن تستطيع حركة حماس أن ترفض ذلك، فهي وقبل غيرها الأكثر اتهاما بالنيل من أمن مصر القومي، ولذا ستكون مستعدة للتعاون الكامل كي لا تبقى في "دائرة الخطر"، وهي تعلم يقينا أن مصر اليوم لم تعد تستجدي..ولن تستجدي أحدا لحماية أمنها، بل تتجه لاستعادة دورها الاقليمي بأسرع مما ظن الكارهون..

هي فرصة لطمأنة اهل فلسطين لا يجب اضاعتها.. وحتما مصر الشقيقة الكبرى لن ترفض اقتراحا يساهم في تعزيز مكانتها بفلسطين واهلها..

التحرك الفوري وقبل أن تنال بعض الحملات الكاذبة من بعض المحاصرين ضرورة..!

ملاحظة: نتمنى ان يكون هناك خلية تقدير موقف تابعة للرئاسة لتقييم تطور الموقف العالمي من دولة الكيان..الظرف العام هو الأكثر ملائمة لتوجيه ضربة قاضية للغطرسة الاحتلالية..المهم الارداة فالقرار!

تنويه خاص: نشر ان نجل الرئيس عباس الأصغر قام بابلاغ نجل هنية الأكبر بتحيول مبالغ للاتحاد الرياضي غزة..هل من توضيح لصفة نجل الرئيس الرياضية..هل هو رئيس الاتحاد أم رئيس الاولمبية أم ماذا!

نعم..الانتخابات هي الحل..فمتى ستكون!

كتب حسن عصفور/ شهدت بورصة الحركة الكلامية عن اجراء الانتخابات العامة في "بقايا الوطن" نشاطا واضحا، بعدما ظن الكثيرون أنها باتت فعلا منسيا، وعاد النشاط الكلامي بقنابل سياسية، تبدو وكأنها "درب من الخيال" الذي يقفز الى المشهد الفلسطيني بين حين وآخر، جراء الارتباك العام، وقد يكون ارتباكا غير مسبوق، رغم أن كل الطرق سالكة نحو صياغة أوضح مشهد سياسي فلسطيني، لو كان هناك قرار حقيقي بالاقلاع من خانة " الارتباك"، والذي قد يكون بعضه مقصودا لغاية من يريد استمراره..

وأهم تلك "القنابل السياسية" ما بدأ مع تصريح "ناعم" وبلا ضجيج مميز، أطلقه القيادي الحمساوي د. احمد يوسف، رجل "الاختبارات السياسية الخاصة" في الحركة، حول امكانية تشكيل "قائمة موحدة" من حركتي "حماس" و"فتح" في الانتخابات المقبلة، تصريح قد يكون للبعض وكأنه "خارج النص العقلاني"، لكنه في الواقع ليس بذلك..

فدكتور يوسف يعي جيدا قيمة تصريح كهذا في لحظة كهذه، ويتميز بأنه لا يقف كثيرا أمام من يهاجم ما يقول، لكنه مستعد دوما لقول ما لا يمكن قوله بشكل مباشر من حركة تفتقد "الرؤية السياسية الواضحة والمحددة"، ومعها

تغيب الأجوبة للأسئلة المعقدة في لحظات التغيير الكبير، ولذا ما يطلقه يوسف ليس تعبيرا رسميا عن موقف حماس، لكنه جس نبض لرد فعل حول ما يمكن أن يكون..

ساعات قليلة وجاء الرد بـ"قنبلة تالية" من قيادي فتحاوي هو حسين الشيخ، ليؤكد ما لم يكن مؤكدا، حول امكانية "التوحد الانتخابي" بين فتح وحماس لو تم اجراء الانتخابات..ومع تصريحات الشيخ، بدأ التفاعل أكثر كثيرا مما قاله يوسف..

وكي لا نذهب بعيدا، فأصل تلك الفكرة يعود الى الرئيس محمود عباس، حيث كان أول من تقدم بهذا العرض الى خالد مشعل وبحضور امير قطر، خلال اللقاء الأخير بينهما في الدوحة، في زمن الحرب العدوانية على قطاع غزة في شهر أغسطس (آب) الماضي، ولذا لا فضل ليوسف أو للشيخ في ابتكار الفكرة، ولكن لهما الفضل في اطلاقها علانية للناس..

وأخيرا اعلن الرئيس محمود عباس، في القاهرة، ان لا مكان لمصالحة فلسطينية حقيقية أو لتوحيد السلاح تحت سلطة واحدة الا بعد اجراء الانتخابات العامة البرلمانية والرئاسية، وهو قول حق لا راد له، ويشكل تحديدا سياسيا قاطعا، لاعتبار أن "الانتخابات هي الحل" للمعضلة الانقسامية و"شرذمة السلاح"، وقطعا فلن يقف أي فلسطيني أمام ذلك "النداء الرئاسي" كي يرى النور، بل هو رغبة جارفة باعتبارها حلا لكل معيقات الحال الوطني العام، وقد تكون "خلاصا" من كابوس ظلامي طال أمده..

وبعيدا عن البحث في مدى جدية الكلام من عدمه، وهل هو كلام للاعلام المصري لتخفيف الضغط عن قضايا شائكة، أم هو كلام يتجه للتحقيق، متى سيكون موعد تلك الانتخابات المنتظرة، والتي باتت بعد تصريحات الرئيس وكأنها "المعجزة السياسية" التي ستنقذ الحال الفلسطيني مما وصل اليه، وهي في بعض جوانبها تشكل عمليا أداة انقاذ من الكارثة الأكبر في اللحظة الراهنة..

ولكي لا يبقى الحديث عاما، فسبق أن تم الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية، وآخرها "اتفاق ابريل – نيسان"، أو ما يعرف اعلاميا بـ"اتفاق الشاطئ" بغزة، حول اجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة، ونعتقد أن الزمن يسير ووصل الى مراحله الأخيرة، ولم تحرك القيادة الفلسطينية ساكنا يؤشر الى أن هناك اتخابات قادمة، بل لا توجد خطوات ملموسة يمكن أن تمنحها مصداقية التنفيذ..

وباعتبار، أن "الانتخابات هي الحل"، فهل سنرى بعد اليوم توجها جادا ومسؤولا للبدء في تحريك عجلة الاجراءات التي تؤدي لاجراء الانتخابات، أم سيكتفي البعض بتقديم وصف للمشكلة، كما هي عادة القيادة في أيامنا هذه، دون أن تبادر لتقديم الاجراء..

فاذا كانت المصالحة الحقيقية تنتظر الانتخابات ومعها "وحدة السلاح والبندقية" في اطار "الشرعية الوطنية" كي يكون هناك قرار واحد لـ"الحرب والسلام"، فذلك يتطلب الآن وليس الغد بالعمل على البدء في الذهاب اليها، خاصة وأن كل الاجراءات تقريبا قد تم الانتهاء منها، وتحديدا السجل الانتخابي، ولا ينقصها سوى مرسوم رئاسي يحدد موعدها..

فهل يقدم الرئيس على اطلاق ذلك المرسوم لو كان على يقين أن "الانتخابات هي الحل" فعلا..وبالتأكيد سيجد تأييدا منقطع النظير لذلك المرسوم، وعندها لترتب حماس وفتح كل ما يحبان ترتيبه، وقطعا ستفتح تلك الخطوة اشكالا وقوائم انتخابية لا تخطر ببال القائمين على الحركتين، وقد تكون خطوة التناغم الفتحاوي – الحمساوي مفجرا للمسكوت عنه، وتنتج تيارات وطنية جديدة قادرة على تقديم لوحة سياسية خارج التقليد السائد..

لذا..الكل في انتظار الوفاء بما اتفق عليه لمرسوم الانتخابات العامة رئاسية وبرلمانية قبل نهاية العام الحالي..ومعها سيكون لـ"بقايا الوطن" مشهد خارج حسابات البعض الواهم أن الأمر تحت السيطرة..وقد تكون نتائج الانتخابات صفعة تاريخية لـ"القطبية الانقسامية" التي سادت مرحلة السواد السياسي !

فهل تفعلها يا "ريس" وتفتح باب النجاة من اعصار التيه الذي يعيشه الشعب!

ملاحظة: خطاب الأميركي كيري في مؤتمر القاهرة حول فلسطين واعمار غزة، وقاحة لا بعدها وقاحة، فالقبيك كيري اعتبر أن الخرط "صواريخ غزة" وليس دولة الاحتلال..العتب كل العتب على ما تحدث بعده من وفد فلسطين ولم يصفعه!

تنويه خاص: كرر الرئيس مرارا تعبر "آن آوان.."..والحقيقة أنه فعلا " آن أوان الاقلاع من حارة الماوضات البعثية جدا".. كفى مناشدات ..خطوة واحدة تكفي..وانت تعرفها حق المعرفة فاذهب اليها!

هل تصبح "المستوطنات" شريكا في "اعمار غزة"!

كتب حسن عصفور/ اكتملت "الصفقة الثلاثية السرية" بين السلطة وممثل الأمم المتحدة ودولة الكيان، وبالطبع صمت حماس وقبولها "الانتهازي بتلك الصفقة المريبة على شروط وطبيعة المواد التي ستدخل الى قطاع غزة، من أجل اعادة الاعمار التي نتجت عن الحرب العدوانية التدميرية الأخيرة، وبالطبع سيلاحظ هنا، انه بدلا من معاقبة دولة الكيان على جريمتها المرتكبة تدميرا ودمارا ضد القطاع وأهله، واعتباركل ما قامت به ليس سوى شكل من أشكال جرائم الحرب، تحولت بفضل تلك "الصفقة الثلاثية" الى "شريك انساني" لاعادة البناء والتعمير..

ورغم أن الصفقة لا تزال طي الكتمان، ولا ينشر سوى بعض رذاذ للجمهور الفلسطيني، الا أن ما ينشر منها وعنها، يثير شكوكا لا يجب أن تمر مرورا عابرا، حيث تعلن أطراف الصفقة، أن دولة الكيان ستعمل على ادخال مواد البناء التي يتم الاتفاق عليها الى قطاع غزة، وبلا اي عائق، ما دامت تضمن ضمانا مطلقا ان وجهتها هي تلك المنازل والطرقات وليس الى غيرها من

أوجه البناء، خاصة ما يعرف بمسار الأنفاق للحركات المسلحة، بعد أن اظهرت الحرب قيمة تلك الأنفاق في المواجهة العسكرية، وبات متوفرا ما يقارب من 250 الى 300 مراقب يحملون آلاتهم وكاميراتهم وأجهزة التسجيل والتصوير لكل جزء من مواد البناء ومكان الاستخدام وطبيعته..

وبلا شك فالمراقبة الدولية على البناء يشكل ايضا، سقوطا سياسيا ما كان يجب القبول به، لكن دولة الكيان التي نجحت في أن تصبح "شريكا في الإعمار" بدلا من "شراكة السلام" أو "المطاردة في محاكم جرائم الحرب"، ضمنت كذلك أن تكون المواد للبناء والإعمار لا غيره، وسجلت بذلك "نصرا خفيا"، في اظهار أن القطاع بات منطقة عسكرية خطرة تحتاج الى "رقابة دولية"، ويبدو أن السلطة وحماس اجبروا على "الاستسلام" لذلك على طريقة " صاحب الحاجة أرعن"!

ورغم كل المصائب تلك، تبقى هناك مصيبة أخرى، ربما لن يكشفها الكلام الرسمي الفلسطيني، هل ستقوم دولة الاحتلال بتصدير مواد بناء الى القطاع، أم أنها طرف يسمح بعبورها، والقضية غاية في الحساسية السياسية، والتي لا يجب أن تمر هكذا ابدا، لأن استيراد مواد البناء من دولة الكيان، يحمل في طياته أن تكون المستوطنات الاسرائيلية في الضفة والقدس المحتلة، أحد أطراف ومكونات تلك المواد، وبالتالي تصبح عملية اعادة اعمار غزة، ممرا ليس لتبيض سمعة الكيان الاجرامية فحسب، بل لكسر مفهوم "المقاطعة الدولية والوطنية" لمنتجات المستوطنات، خاصة في الأشهر الأخيرة..

التدقيق هنا واجب وطني، فمن حيث المبدأ، لا يجوز أن يتم استيراد اي مادة من الكيان لاعمار غزة، لأنه المجرم الذي قام بجريمة حرب معاصرة، وكأن الصفقة تريد مكافأة القاتل، وهو شرط لا يجب أن يكون غائبا عن الطرف الفلسطيني الذي أبرم "الصفقة الثلاثية"، وعليه أن يعلن تعهدا صريحا للشعب الفلسطيني، بأنه لن يتم استيراد أي مادة من مواد البناء من سوق دولة الكيان، أولا لعقابها على الجريمة وعدم الهروب من المسؤولية التي يجب أن تلاحق

عليها، وثانيا لمخاطر أن يكون قطاع غزة سوقا بديلا لمواد ومنتجات المستوطنات التي يرفضها العالم..

ليس المطلوب من اي كان البحث عن "تبريرات" لتسويق اي فعل مشين، فوق ما هو مرتكب في جوهر "الصفقة الثلاثية المخجلة"، ولذا مطلوب تعهد علني من ممثل السلطة الفلسطينية ، وتأكيد حمساوي على ذلك الشرط الوطني..خاصة وأن البدائل العربية من مصر والاردن وغيرهما متوفرة جدا، ويمكن بسهوله جلبها، وستكون خاضعة للرقابة المطلقة من جانب الاحتلال وكيانه وعناصر الأمم المتحدة..

والمسألة هنا غاية في الخطورة لو صمتت السلطة، ومعها حركة حماس، عن ذلك التعهد والمصارحة..ولا يجب الاستظلال بالحاجة الانسانية لأهل القطاع، أو الاختباء خلفها لتمرير واحدة من الصفقات المشبوهة جدا سياسيا ووطنيا، وقادم الآيام سيزيل كثيرا من غبار تلك الصفقة المعيبة..

وكي لا يبدو أن الشعب الفلسطيني استسلم لمنطق الجريمة واستغلال ما نتج عنها، يجب اعلان كل وطني فصيلا أو شخصيات أو مؤسسات على رفضه "الصفقة الثلاثية" ما لم تضع شرطا لعدم استيراد مسمار أو "كبشة تراب" من سوق الاحتلال..وايضا أن يترافق معها تعهدا أن ذلك لن يقف حاجزا أمام ملاحقة اسرائيل على جريمتها ضد القطاع، لنيل العقاب المطلوب، وايضا المطالبة بالتعويض عن كل ما قامت بتدميره..

وربما على السكان المدمرة بيتوهم أن يعلنوا عن تشكيل "لجان شعبية" لمراقبة مواد البناء، ومعرفة بلد المنشأ كي لا يتم استغلال "مأسآتهم" لارتكاب مأسآة اكبر وأخطر بحق الوطن والقضية الوطنية.. فهم من يدرك قبل غيرهم قيمة ما تبقى من وطن..

ملاحظة: باعتبار أن هناك جهازين أمن لحراسة "لقاء الست ساعات" في غزة، هل سيتم تمييزهم باشارات خاصة، ام أن لكل منهم زي مختلف ليشير الى الانتماء المعلوم..كم بنا من المخجلات!

تنويه خاص: ويبقى السؤال للحكومة والحكم: ما هي صفقة "رواتب موظفي حماس"..لماذا لا يتم الحديث عنها، وكيف سيكون حال موظفيها العسكريين، وهل عناصر الأمن الداخلي جزء من موظفين مدنيين أم شو..تكلموا بلا ارتعاش..خلاص تل ابيب موافقة وشريكة بالصفقة!